

تمهيد

تعاني الدول النامية من العديد من المشكلات الاقتصادية التي كان لها تأثيرا بالغا على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية , على الرغم من أن أغلبية هذه الدول تتوفر لديها الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية , و التي لو أحسن استغلالها و استثمارها لعادت بالخير العميم على شعوبها و أوطانها , ولأصبحت هذه الدول في صدارة دول العالم⁽¹⁾.

من أبرز و أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول مشكلة الديون الخارجية التي تعتبر أبرز التحديات التي تجابه الدول النامية في مسيرتها الإنمائية الاقتصادية و خاصة في ميدان تمويل التنمية , إذا لم تقتصر وصفها مشكلة اقتصادية و مالية فحسب , و إنما ما فتئت تمس الخيارات الاجتماعية و السياسية على حد سواء, ذلك لأن هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانية هذه الدول على النهوض باقتصادياتها , وفي نفس الوقت فهي تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة⁽²⁾.

لقد تطورت المديونية الخارجية في الدول النامية بشكل مذهل خلال الثلاثين سنة الماضية محدثة ذعرا كبيرا في الأوساط المالية الدولية , و مشكلة أزمة حقيقية بالنسبة للدول النامية .

فمع نمو الديون و تعاظم أعبائها و جد عددا كبيرا من الدول المدينة نفسه أمام اختيار صعب بين النمو* والتنمية* من جهة و خدمة الديون من جهة أخرى , فقد أصبحت خدمة الدين تمتص جزءا لا يستهان به من حصيله صادرات السلع و الخدمات لهذه الدول و لتي كانت تستخدم أساسا في تمويل الواردات من السلع الغذائية الضرورية و متطلبات التنمية الاقتصادية من الآلات و الأجهزة و المعدات الرأسمالية⁽³⁾.

فشهدت ديون الدول النامية تزايد مستمرا و تضخما شديدا في حجمها منذ أواخر الخمسينات و حتى الآن ففي عام 1960 كانت تلك الديون بحوالي 18 مليار دولار , ثم أصبحت 74 مليار دولار في عام 1970 وصارت 160 مليار دولار في عام 1980 , و بلغت 1000 مليار دولار في عام 1987 , و لقد قفزت إلى 1229 مليار دولار في عام 1988⁽⁴⁾.

و نظرا لخطورة هذه المشكلة لا بد من التعرف على أسبابها و آثارها و حلولها .

(1) محمد بن علي العقلا. مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية و آثارها. الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة. مصر. 1999 ص:1

(2) عرفان تقي الحسني. التمويل الدولي . عمان . دار مجدلاوي . طبعة أولى . 1999. ص:83.

*النمو: يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في المقدرة الاقتصادية لبلد من البلدان خلال فترة زمنية محددة بالمقارنة بالفترة السابقة و يفهم النمو على أنه الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي، أي أنه يعبر عن المقدرة الاقتصادية بالناتج الوطني.

*التنمية: هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

(3) محمد بن علي العقلا. مرجع سابق . ص: 1.

(4) زينب حسين عوض الله. الاقتصاد الدولي. بيروت: الدار الجامعية للطباعة و النشر. 1998. ص: 248.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المديونية

المطلب الأول: تعريف المديونية و سياقها التاريخي.

الفرع الأول: تعريف الديون الخارجية

يعتبر الدين العام تاريخيا محل جدل مستمر على مدى قرنين من الزمن فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية بشدة و نادت بتوازن الميزانية العامة للدولة , ومن ناحية أخرى أيد كثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم **كينز** القروض و نادوا بمبدأ التمويل بالعجز أي أنه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الميزانية, أن العجز الذي قد يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض⁽¹⁾

وحسب ما يقول الباحث الفايدي هناك من يحبذ الديون الداخلية على الديون الخارجية لما للدين الخارجي من أعباء و سلبيات كثيرة إلا أن ذلك لا يعني أن الديون الداخلية ليس لها أي سلبيات لأن من يقدم على هذه الديون سواء شركات أو بنوك أو أطراف أخرى داخلية تحصل أيضا على الفوائد , و بالتالي فإن هناك من يدفع ضرائب لتمويل أعباء الدين , و ذلك حتما سوف يؤثر على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع , و في المقابل معظم اقتصاديي العالم الثالث و كذا خبراء الأمم المتحدة يحبذ الديون الخارجية ويهون من سلبياتها و يرى أنها الحل الوحيد للتخلص من المشاكل الاقتصادية , و أقل ما يمكن قوله على الديون الخارجية بأنها تفقر الدول المقترضة و تغني الدول المقرضة , إضافة إلى خدمة هذه الديون التي تصبح نرفا حقيقيا لثروتها و عبئا ثقيلا على الأجيال القادمة⁽²⁾. و نلاحظ ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$S = P_0(n+i) \\ = P_0n + P_0i$$

و بعد n سنة تصبح المعادلة :

$$S_n = P(1 + i)^n$$

حيث : S هي خدمة الدين و P_0 القسط الأولي و n عدد سنوات الدين و i معدل الفائدة و لكن عندما نريد التكلم على المديونية يمكن اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية و التي قسمت بينها مهمة جمع معلومات و دراسة كل الأسئلة المرتبطة بأزمة المديونية , و تتمثل هذه المؤسسات في : صندوق النقد الدولي (FMI) , البنك الدولي للإنشاء و التعمير (BIRD), بنك التسويات الدولية (BRI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCD)⁽³⁾. و لقد أقرت المنظمات الأربعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و بنك التسويات الدولية و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على أنه لا يوجد تعريف شامل للمديونية الخارجية يترجم بشكل عملي و تقييمي هذه الظاهرة لكون الأطراف التي تحدد مفهوم المديونية متضاربة المصالح .

(1) الباحث الفايدي. أثر الديون الخارجية على الدول النامية 2005/01/10. www.Fiseb.com.

(2) الباحث الفايدي. مرجع سابق.

(3) Ammar BELEHMER . la dette extérieure de l'Algérie . CASBAH édition .Alger1998. P : 20-21

و لقد قدمت هذه المنظمات الأربعة تعريف للمديونية في ما يلي " المديونية الخارجية الخامة تجسد أو تعادل مبلغ محدد , بالتزامات تعاقدية جارية بأجال محددة , باتفاق بالدفع من طرف مقيمين ببلد معين اتجاه غير المقيمين , و يتضمن هذا إجبار بالدفع لقيمة أصل الدين مع أو بدون دفع الفائدة , أو دفع قيمة الفائدة مع أو بدون دفع قيمة أصل الدين " (1)

من خلال التعريف الذي قدمته المؤسسات الأربعة يمكننا استنتاج أن المديونية هي عبارة على: قرض في صيغة عقد تلتزم به الدولة المدينة اتجاه الدولة الدائنة , وهذا القرض محدد المبلغ و فترة السداد , ولكن طريقة الدفع تتحدد حسب التفاوض بين الطرفين سواء بدفع أصل الدين مع الفوائد أو بدفع خدمة الدين ثم تسديد أصل الدين , أو تسديد الأصل وعدم تسديد الخدمة أو العكس , و الشرط الأساسي هو الالتزام بالدفع حسب العقد .

و عند تفحص أسباب اللجوء إلى طلب القروض الخارجية يمكننا تعريف المديونية على أنها " هو اقتراض الدولة من المصارف التجارية أو المنظمات الدولية بقصد إنشاء مشاريع منتجة و صناعات تساهم في إنماء الدولة و زيادة دخلها الوطني و إنتاجها الزراعي و الصناعي " . (2) و هكذا يمكننا تقديم التعريف الاجرائي للدين الخارجي : الدين الخارجي هو عقد يتم بين دولتين أو دولة و هيئة دولية يتم بموجبه منح مبلغ مالي محدد مع الالتزام بسداد هذا المبلغ خلال فترة محددة و يتضمن هذا الإجبار دفع قيمة أصل الدين مع دفع الفوائد المتفق عليها.

و لذلك فالمديونية عبارة على قرض تلتزم به الدول المدينة اتجاه الدول الدائنة و الذي من المفروض أن تستغله و توظفه في المشاريع الإنتاجية و في تكوين رؤوس الأموال لتساهم مساهمة فعالة في زيادة الدخل الوطني , إلا أن هذا لم يحدث في أغلب الحالات , فالكثير من الدول النامية وجدت نفسها بعد فترة تقترض من أجل سداد الفوائد المستحقة على الدين الخارجي , و هذا ما زاد من تفاقم المشكلة و التي يمكننا تتبعها من خلال سياقها التاريخي .

الفرع الثاني: السياق التاريخي للمشكلة :

يعود السياق التاريخي لأزمة المديونية إلى فترة السبعينيات أين قامت البنوك التجارية للدول المتقدمة بتقديم قروض للدول النامية و التي حققت توسعا في نشاطها الاقتصادي الأمر الذي شكل فائضا من الودائع لدى البنوك و هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط و بالتالي حققت الدول النفطية مبالغ كبيرة قامت بإيداعها في بنوك الغرب و هذا يعود لثقتها في هذه البنوك و في نظام اليورو دولار , و نتيجة لتراكم الأموال لدى البنوك فقامت باستثمارها في الدول النامية التي كانت في أمس الحاجة إلى هذه الأموال , فطلت عملية الاقتراض تتفاقم و لا تثير مشاكل و تعود بالفائدة على الأطراف المختلفة (3)

(1) Ammar BELEHMER.Op.Cit.P21.

(2) أ- مخلوف عبد السلام . أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي . الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية. المركز الجامعي بشار. 20-21 أبريل 2004. ص:1

(3) د/محمد عبد العزيز عجمية و د/محمد علي الليثي . التنمية الاقتصادية مفهومها , نظرياتها , سياساتها . الدار الجامعية. لبنان 2001. ص:309-311

أما الدول النامية شديدة الفقر فقد تعذر عليها الاقتراض من البنوك التجارية نظرا لأوضاعها الاقتصادية غير الملائمة , و لذلك كانت معظم قروضها من الحكومات و المنظمات الدولية⁽¹⁾.

و لهذا نجد أن تاريخ المديونية الخارجية يعود إلى بداية عقد السبعينات فبالإضافة إلى ذلك هناك عوامل عدة ساعدت على انفجار الأزمة فبعد ارتفاع أسعار البترول عامي 1973 و 1979 ظهر عجز كبير في موازين مدفوعات الدول النامية المستوردة للبترول نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات وقد تم تمويل هذا العجز بالاقتراض من فوائض " الأوبيك " التي أعاد النظام المصرفي الدولي تدويرها و بذلك استمر النمو في الدول النامية و إن كانت قد تصاعدت المديونية الخارجية للكثير من هذه الدول⁽²⁾.

و إلى جانب ذلك فإن الزيادة الكبيرة في معدلات التضخم في الدول الصناعية خلال هذه الفترة كانت قد أدت إلى انتهاجها سياسات مالية و نقدية مقيدة بما يستهدف تحجيم الطلب و كان من نتيجة هذه السياسات ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل و تقلص نمو التجارة العالمية و أسواق تصدير الدول النامية⁽³⁾.

و نتيجة لهذه التغيرات و إضافة لتغيرات أخرى منها ارتفاع أسعار العملات نتيجة لتعويمها و ما صاحب كل ذلك من توافر سيولة مفرطة في الأسواق المالية الدولية كنتيجة لبروز ظاهرتي اليورو و الدولار* و البترول و الدولار* . التفت حاجة الدول النامية المتزايدة للسيولة المالية لتمويل إيراداتها و إنجاز المشاريع الاستثمارية العمومية و حاجة الدول المتقدمة و البنوك الدولية للنشاط , و الشركات المتعددة الجنسيات التي تراكت لديها فوائض مالية هائلة إلى إيجاد منافذ لتوظيف هذه الفوائض , هكذا أخذت الدول النامية في انتهاج طريقة الاستدانة معتقدة أنه بحصولها على هذه الديون سوف تستغلها في برامج التنمية. إلا أن الدول النامية قامت باتباع سياسات اقتصادية محلية غير مناسبة أدت إلى استخدام القروض في زيادة الاستهلاك المحلي أو في القيام باستثمارات تولد عائدا لا يكفي لخدمة الدين و هذا ما أدى إلى تفاقم الأزمة أمامها . و كما سمحت الدول النامية بمستويات مرتفع لعملاتها تتجاوز قيمتها الحقيقية مما أثر على صادراتها و أسهم في نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج⁽⁴⁾.

و هكذا وجدت الدول النامية نفسها في مفترق الطرق حيث لم تحقق التنمية و لم تعد قادرة على الوفاء بديونها . بل أن هذه الديون و قفت عثرة في طريق التنمية الاقتصادية لهذه الدول , و أمام العجز عن تسديد الديون و ضغوطات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي , لجأت الدول النامية لمزيد

(1) د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي. مرجع سابق. ص: 309-311.

(2) جمال الدين لعويصات. العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية. دار هومة. الجزائر. 2000. ص: 54-55.

(3) جمال الدين لعويصات. المرجع الأخير. ص: 55.

* اليورو و الدولار: يستخدم هذا المصطلح للدلالة على الودائع المصرفية بالدولار الأمريكي و التي يتم ايداعها في بنوك غير أمريكية أو في فروع لبنوك أمريكية تقع خارج الو.م. أحدث ذلك خلال الحرب الباردة حولت دول أوروبا الشرقية بتأثير الاتحاد السوفياتي و دانعها من الدولار من البنوك الأمريكية إلى لندن لتجنب التجميد.

* البترول و الدولار: أطلق هذا المصطلح سنة 1973 من طرف إبراهيم أوياس أستاذ الاقتصاد في جامعة Georgetown بواشنطن. وذلك نتيجة تحقيق فوائض لدى الدول المصدرة للنفط بعد ارتفاع أسعار البترول فقامت تلك الدول بتحويل هذه الفوائض من الدولارات التي لم تستطع امتصاصها إلى البنوك التجارية.

(4) جمال الدين لعويصات. مرجع سابق. ص: 54-55.

من الاستدانة و إعادة جدولة ديونها و تقديم العديد من التنازلات و التضحيات التي قد تمس بسيادتها أحيانا, و استمر الصعود في حجم ديون الدول النامية , حيث تضاعفت الديون الخارجية للدول العربية فقط خلال العقدين الماضيين سبع مرات إذ ازداد حجمها من 49 مليار دولار في عام 1980 إلى 325 مليار دولار في عام 2000 و لم يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي⁽¹⁾ .

و تجرت أزمة المديونية الدولية فجأة و بعنف إثر تصريح "جيزس سيلفا هيرزوخ " و زير اقتصاد المكسيك عام 1982 أن بلاده غير قادرة على تسديد فوائد دينها الضخم و ما عليها من التزامات نظرا لما تعاني بلاده من مشاكل و صعوبات اقتصادية⁽²⁾ .

حينذاك بدأت البنوك الرئيسية في العالم تعاني في تحصيل الفوائد و الأقساط و تواجه مشكلة السيولة .

المطلب الثاني : مصادر الموارد المالية للخارجية للبلدان النامية

عقب استقلال البلدان النامية كان الهاجس الذي يمتلك حكومات هاته الدول هو التعجيل بالتنمية الاقتصادية و رفع مستوى معيشة شعوبها . وكان حل مشكلة التراكم و تمويل التنمية الاقتصادية يعد أحد الشروط الأساسية للنجاح . ذلك لأن الارتفاع بمعدل التراكم يعد شرطا هاما للارتفاع بمعدل نمو الدخل الوطني و زيادة فرص توظيف و تغيير الهيكل الاقتصادي المشوه ، و رفع مستوى إنتاجية العمل الإنساني . و معلوم أن انخفاض معدل التراكم في الدول النامية أعتبر أحد السمات الهامة لظاهرة التخلف الاقتصادي لكن الإشكالية التي واجهتها هذه الدول هي اتساع الفجوة القائمة بين معدل الادخار المحلي المتواضع و معدل الاستثمار المطلوب . ولسد هذه الفجوة لجأت الدول النامية إلى الاقتراض و التمويل الخارجي بصفة عامة⁽³⁾ .

وقبل التعرف على مصادر التمويل الخارجي يجب أولا نعرف ما معنى التمويل :

الفرع الأول: تعريف التمويل⁽⁴⁾: يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الاستهلاك .

و بتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية السير بخطى أسرع ، ما دام رفع المستوى المعاشي و الثقافي و الصحي للمواطنين يعتمد أساسا على زيادة حجم الإنتاج و الاستهلاك من سلع و خدمات ، و ما دام التمويل هو الركن الذي يعتمد عليه في قيام و تنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة و لهذا يعتبر التمويل عملية إنتاجية بصورة غير مباشرة .

أما بالنسبة لمصادر التمويل فهناك مصدرين ، داخلي و خارجي و بما أننا في صدد دراسة مشكلة المديونية الخارجية فإننا سوف نتطرق إلى مصادر التمويل الخارجي فقط كون تراكم القروض الخارجية هو المسبب الرئيسي لهذه المشكلة

⁽¹⁾أستاذ بلعور. أثر المديونية الخارجية في الاقتصاديات الانتقالية على الاستثمار. الملتقى العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر. سكيكدة 9-10/12/2003.

⁽²⁾ برنارد نوزيتر . **العراك الدولي لتحقيق المزيد من المكاسب** . ترجمة د/ فهمي العبودي . الأردن مركز الكتب الأردني . 1989 . ص: 11

⁽³⁾http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/aadib_dettes.htm.02/09/2005.

⁽⁴⁾د/ ميثم صاحب عجم. د/ علي محمد سعود. **التمويل الدولي** . الأردن: دار الكندي . 2002. ص 23.

الفرع الثاني : مصادر التمويل الخارجي

عندما تعجز المصادر الداخلية لدولة ما عن توفير المستوى المطلوب من الإدخارات المحلية لمواجهة الطلب المحلي تلجأ الدولة إلى المصادر الخارجية للتمويل⁽¹⁾ . ويتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية و يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي و احتياجات الدولة المالية أي أنه مكمل للتمويل الداخلي⁽²⁾ .

و يعتقد أن توافر الأسواق المالية المتسعة و المنظمة في كل دول العالم يمكن أن يؤدي إلى سهولة و حرية انتقال رؤوس الأموال من دول الشمال التي يتوافر لديها رأس المال بمبالغ تزيد كثيرا عن احتياجاتها إلى دول الجنوب التي تفقر لرؤوس الأموال اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية حيث أن حرية و سهولة انتقال رؤوس الأموال من الشمال إلى الجنوب تستطيع أن تساهم في تحقيق التعادل في التكلفة الحدية لاستعمال الموارد المالية بين الشمال و الجنوب ، وهذا طبعا مع الأخذ بعين الاعتبار لظروف الاستثمار و مخاطره⁽³⁾ .

لكن هذه الأسواق المالية إما أنها غير متوافرة أو أنها غير منظمة و متسعة بالقدر الكافي لتحقيق السهولة و الحرية المطلوبتين لتحقيق انتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول. هذا بالإضافة إلى وجود العديد من المخاطر التي يمكن أن تكتنف عمليات الاستثمار في بعض الدول النامية ، و التي تحد من مجالات و إمكانيات الاستثمار في هذه الدول⁽⁴⁾ .

و الآن و عندما نريد التكلم عن مصادر التمويل الخارجي لا يمكننا أن ننفي أو نلغي حصيلة الصادرات كأهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي إلا أنها لا تعد مصدر أجنبي يحدث مديونية خارجية .

1- حصيلة الصادرات⁽⁵⁾ :

تعتبر حصيلة الصادرات من أهم المصادر التي تدر أموالا للدولة ، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي و بالتالي إلى زيادة الإنفاق العام و بذلك يزداد الطلب على السلع و الخدمات مما يشكل حافرا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم و بالتالي يتحقق انتعاش الاقتصاد الوطني نتيجة زيادة الإنتاج والدخول و الاستخدام .

إلا أن العديد من الدول النامية واجه نقصا كبيرا في هذا المصدر و ذلك لعدة أسباب نذكر منها :

1- انخفاض قيمة الصادرات السلعية و يعود ذلك لأسباب عدة منها :

1-1] ضعف الإنتاج المحلي : بسبب قصور الطاقات الإنتاجية المحلية و ضعف الإنتاجية و عدم تنوع المنتجات و قلة العمالة الماهرة .

(1) د/ سمير محمد عبد العزيز . التمويل العام. طبعة ثانية. الإسكندرية : مكتبة الإشعاع . 1998. ص 304.

(2) د/ عبد الغفار حنفي. أساسيات التمويل و الإدارة المالية. الإسكندرية : الدار الجامعية الجديدة. 2002. ص 379.

(3) د/ مروان عطون. الأسواق النقدية و المالية. الجزء الثاني. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية . 2000. ص 302

(4) د/ مروان عطون. المرجع الأخير . ص 302

(5) عرفان تقي الحسني. مرجع سابق. ص 47-52

2-1 زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية : و هذا راجع لسببين أولهما كون معظم الدول النامية تنجز مشاريع تنموية و هذه المشاريع تتطلب الكثير من المواد الأولية و الثاني بسبب طلب الأفراد الكبير على السلع المختلفة مما يؤثر على مقدار المنتجات المحلية المعدة للتصدير .

3-1 تدهور أسعار السلع الأولية المصدرة : نظرا لاعتماد الدول النامية على سلع أساسية أولية في هيكل قائمة صادراتها حيث تشكل تلك السلع عنصرا حيويا لاقتصاد تلك الدول مثل النفط ، البن و القطن و لهذا نجد أن صادرات هذه الدول تتعرض لانخفاض مفاجئ أو صعود وذلك بسبب الأزمات التي تحدث في أسواق السلع الأساسية.

4-1 إجراءات الحماية التجارية الجديدة: تواجه الدول النامية تحديات كثيرة في الميدان التجاري أهمها الإجراءات الحماية التجارية التي تطبقها عليها الدول الرأسمالية و التي أدت إلى عرقلة محاولة توسيع الصادرات من السلع الغذائية و العديد من المنتجات الأولية ، و من بين الإجراءات التي اتبعتها الدول المتقدمة تشجيع المستثمرين المحليين و دعمهم خاصة في الإنتاج الزراعي و القطاعات المحلية الأخرى كما اتبعت سياسة الحصص إضافة إلى الإجراءات الجمركية و الإدارية الأخرى هذا ما أثر على حصة صادرات الدول النامية .

5-1 الثورة العلمية و التكنولوجية : إن الثورة التي شهدتها الدول الرأسمالية و تحولها من إنتاج السلع ذات كثافة في استخدام السلع الأساسية و الطاقة إلى إنتاج السلع ذات كثافة تكنولوجية كالإلكترونيات والاتصالات التركيبية .

و لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى زيادة الإنتاجية و هكذا استطاعت الدول الصناعية أن تصدر تلك السلع بأسعار أقل من الأسعار العالمية لها . وهذا كان له أثر في تراجع حصة صادرات الدول النامية و لعل أكبر مثال على ذلك ما حدث لمنطقة جنوب شرق آسيا أكبر منطقة لإنتاج المطاط الطبيعي في العالم (70% من الناتج العالمي) أين اعتقدت تلك الدول أن احتكار هذه المادة تام و استمرت في رفع الأسعار دون أن تعلم بأن الدول المتقدمة في إطار البحث عن مصدر آخر إلى أن تم إنتاج المطاط الصناعي وخسرت تلك الدول.

6-1 ارتفاع أسعار صادرات الدول النامية من السلع المصنعة : وذلك بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها محليا نظرا لضعف المستوى الفني في الإنتاج إضافة إلى استيراد معظم المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج ما يعني انخفاض الميزة التنافسية فيها .

2- ضعف الصادرات غير المنظورة : و تشمل هذه الصادرات خدمات النقل و الصيرفة و السياحة والتأمين و دخول الاستثمارات الأجنبية .فالدول النامية تعاني من ضعف في هذا النوع من الصادرات والتي تلعب دورا مهما نظرا لما تدره من نقد أجنبي لهذه الدول .

و عند قصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة و قصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات و من ثم لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية⁽¹⁾.

و لكن لا يخفى أن الاستعانة بالمواد الأجنبية لا بد وأن يترتب عليها أعباء تتحملها الدولة ، و هذه الأعباء في حقيقتها هي ثمن يدفع لأصحاب هذه الموارد غير أن مدى ارتفاع هذه الأعباء أو انخفاضها و مدى الضغط الذي تزاوله على ميزان المدفوعات للدولة المدينة إنما يتفاوت أشكال التمويل الخارجي كما يتأثر بكيفية استخدام الدولة المدينة لهذه الموارد .

و يمكن أن تقسم مصادر التمويل الخارجي إلى ثلاث أقسام رئيسية هي :

* الاستثمارات الأجنبية

* المساعدات الخارجية تتم وفق لشروط و قواعد ميسرة

* القروض الخارجية قائمة على القواعد والأسس المالية و التجارية السائدة وفقا لظروف السوق .

2- الاستثمارات الأجنبية : يمكن تقديم مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي وهو : " استخدام يجري في الخارج لموارد ما يملكها بلد ما من البلدان " ⁽²⁾

أي أن الاستثمار الأجنبي ما هو إلا " انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي بما يكفل زيادة الإنتاج و التنمية في الدولة المضيفة " ⁽³⁾

يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي : " أنه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال ، و المساهم في انشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر. إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات و المهارات الفنية و التقنية، و يسمح بتحويل التكنولوجيات و يوفر فرص العمل . و من جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير و إدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات المتعددة الجنسيات. و عليه فالاستثمار العالمي غير محدود رؤوس الأموال الأجنبية يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الاستثمار ⁽⁴⁾

إذ أصبحت الاستثمارات الأجنبية مصدرا من مصادر التمويل الخارجية التي تلجأ إليها الدول النامية وذلك لردم فجوة الموارد التي تعاني منها .

و تلجأ الدول لهذه الاستثمارات نظرا للأهمية التي تلعبها من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية التي تعود على الدول النامية ، و نظرا لما تتمتع هذه الاستثمارات من جانبين مهمين هما ⁽⁵⁾ :

(1) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص 305 .

(2) جيل برتان . الاستثمار الدولي . علي مقلد . الطبعة الثانية . بيروت : منشورات عويدات . 1982 . ص 7

(3) أ.د/ عمر حلمي . " نظرة انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا " . مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية . العدد الثاني . 2002 . ص 326 .

(4) أزغيب شهرزاد . " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق " . مجلة العلوم الانسانية بسكرة (العدد: 8) . 2005 . ص 72 .

(5) عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 52-54 .

الجانب المالي : حيث تعد هذه الاستثمارات بمثابة تدفقات مالية تنتقل من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الأقطار ذات العجز .

و يمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .

الجانب التنموي : أي هي وسيلة لانتقال الموارد المتاحة الإنتاجية المادية و التكنولوجية إلى الأقطار النامية كالآلات و المعدات و الطاقة و المعرفة و التكنولوجيا إضافة إلى الجوانب الثقافية للأعمال و قدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية و هي جميعا تعد تغيرات خاصة في عملية التنمية الاقتصادية .
و تقسم الاستثمارات الأجنبية إلى شكلين رئيسيين هما :

الاستثمار الأجنبي المباشر : و هي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لنصيب فيها مما يبرر لهم حق الإدارة⁽¹⁾ .

ويترتب على ملكية الأجانب لهذه المشروعات حقوق أخرى متعددة ، مثل تحويلات الأرباح و الفوائد إلى الخارج و التحكم في خطط الإنتاج و التسويق الخاصة بهذه المشروعات ، ويعتمد هذا النوع من الاستثمارات في دخوله إلى الدول النامية على العديد من العوامل منها الأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و على المناخ العام للاستثمارات الأجنبية في هذه البلاد⁽²⁾ .

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكلين :

1- استثمارات أجنبية مباشرة ثنائية

2- الشركات المتعددة الجنسيات

الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة الثنائية:

أخذت الدول المستضيفة في الحرص على مشاركة رأس المال الوافد إليها فيما يقوم به من مشروعات وتكون تلك المشاركة إما عن طريق رأس المال الوطني الحكومي أو عن طريق رأس المال الوطني الخاص أو تكون موزعة فيما بين رأس المال الوطني العام و الخاص . و بهذا يتضح أن مبدأ المشاركة يفترض أن المشروع الاستثماري يتقاسم ملكيته رأس المال الأجنبي و الوطني و بالتالي ينشأ ما يسمى المشروع المشترك⁽³⁾ .

وبالتالي نجد في المشاريع المشتركة طرفين الطرف الأول هو المستثمر الأجنبي و غالبا ما يكون فردا أو شركة خاصة كما يمكن أن يكون فردا أو شركة خاصة كما يمكن أن يكون حكومة أجنبية أو منظمة دولية و الطرف الثاني أي الشريك المحلي قد يكون فردا أو شركة خاصة أو حكومية في الدولة المضيفة نفسها،

(1) عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 52-54

(2) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص 319..

(3) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص 320 ، 321

لكن معظم الشركات الأجنبية الخاصة تفضل مستثمرين خاصين من الشركاء المحليين و ذلك كزتهم أكثر استعدادا لعمليات المشروع الإنتاجية و لقد انتشر في السنوات الأخيرة مبدأ مشاركة الحكومة المضيفة للمستثمر الأجنبي خاصة في مجالات استغلال مصادر الثروات المعدنية . وينطوي على مشاركة الحكومة الكثير من المزايا حيث تقدم الكثير من المساعدات خاصة في بعض النواحي المتعلقة بالرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية أو تسويق قدر معين من منتجاته كما أن للحكومة أجهزة و وكالات بحث تمكنها من معرفة سياسات تلك الشركات الأجنبية و إمكانياتها و مركزها المالي . كما أن الحكومة أيضا يمكن أن تعيد استثمار نصيبها من أرباح المشروع و في توسيعه⁽¹⁾ .

الشركات المتعددة الجنسيات :

نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدتها العالم من تقدم علمي و تكنولوجي و بالتحديد العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية و سهولة انتقال رؤوس الأموال الضخمة عبر الدول الأوروبية و أمريكا ، أثر كبير على تداخل الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الاحتكارية في تلك الدول . وقد بدأت بعض تلك الشركات تتقارب و تتداخل فيما بينها و تتبادل شراء أسهمها إلى أن وصلت إلى مرحلة الاندماج الكامل فيما بينها، وبالتالي ظهر على ساحة الاقتصاد العالمي عددا كبيرا من الشركات العملاقة التي تتميز بأن الملكية الفعالة لأسهمها تتوزع بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة كما أنها تمارس نشاطها الاستثماري في عدة دول⁽²⁾ . حيث استطاعت الشركات المتعددة الجنسية أن تمتد في العالمين المتقدم و النامي و تنمو وتستمر في أكثر من دولة و باتت قوة اقتصادية مؤثرة في بيئتها و هو العالم . و اتخذت مظاهر متعددة لم تكن تألفها المجتمعات سابقا و وجدت أهدافها مع الأهداف الوطنية للدولة الأم⁽³⁾ .

وتقوم هذه الشركات من خلال ممارستها لنشاطها الاستثماري بإنتاج سلع و خدمات خارج موطنها الأصلي كما أنها تمتلك و تدير أصولا تدر دخلا في أكثر من دولة واحدة ، و تستخدم في نشاطها موارد فنية و إدارية من جنسيات مختلفة و لهذا سميت بالشركات متعددة الجنسيات مركزها الرئيسي في الدولة الأم و هذا لا يعني أنها شركة قومية خالصة ، بل هي عبارة عن تجمع رأسمالي إنتاجي عبر الدول يعمل على إقامة المشروعات الإنتاجية و ما يتصل بها من فتح آفاق جديدة للتبادل سواء في مجال تبادل السلع المادية ، أو في حركات رؤوس الأموال ، أو في تقديم الخدمات بما في ذلك السياحة أو نقل الوسائل التكنولوجية و المعلومات الإدارية و الفنية و تمتد كل الأنشطة عبر حدود عدة دول خارج الدولة الكائن بها المركز الرئيسي للشركة⁽⁴⁾ .

و الشركات تستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من استخدامها للصادرات و خاصة في مجال الخدمات فهي بذلك تشكل هياكل و بنى تنفذ من خلالها تدفقات الاستثمار الأجنبي⁽⁵⁾ .

(1) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص 320 ، 321

(2) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص 321

(3) د/ سمر كوكب الجميل . الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية . طبعة أولى . عمان : دار حامد للنشر و التوزيع . 2001 . ص 58

(4) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص 322

(5) سمر كوكب الجميل . مرجع سابق . ص 52-53

الاستثمار الأجنبي غير المباشر : و تتمثل بالقروض كقروض المصدرين أو شراء الأسهم و السندات الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل أجنب . و تهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح وذلك بدون إشراف مباشر لأصحاب الأموال . ومن صور هذه الاستثمارات ، الاستثمار بالمحفظه و تضم القروض و الأسهم . ويتجه هذا المصدر من التمويل إلى الدول التي لديها أسواق مالية متطورة و أجهزة وأدوات للوساطة المالية و أنظمة متحررة للاستثمار⁽¹⁾.

يمكننا ملاحظة الاختلاف الاستثمار المباشر و غير المباشرين ينطوي الاستثمار المباشر على اكتساب حق الرقابة على المنشآت ، بينما لا يوجد حق الرقابة على الهيئة التي تصدر الأصول المستثمر فيها في الاستثمار الغير مباشر⁽²⁾.

إلا أن الأعباء الناجمة عن استخدام هذا المصدر من مصادر التمويل الخارجي أي الاستثمار الأجنبي تتمثل في تحويلات مالية للخارج و المتمثلة في الأرباح المحولة ، و الفائدة على رأس المال المستثمر ، و تحويل جزء من أجور العاملين و الخبراء الأجانب ، و مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا و المتمثلة في رسوم براءات الاختراع و العلامات التجارية و التراخيص و تكاليف الإدارة و الخبرة الفنية⁽³⁾.

3- المعونات (المساعدات) الأجنبية :

هي تدفقات نقدية أو عينية تقدم للدول النامية و تتكون من منح لا ترد و هي لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة . وقروض ميسرة واجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية⁽⁴⁾.

وتعرف الأمم المتحدة المعونة الاقتصادية بأنها " القروض طويلة الأجل و المنح المناسبة لخير الأغراض العسكرية سواء كانت معونات حكومية أو من الهيئات الدولية " و غالبا ما يطلق هذا المصطلح على المعونات و المنح التي لا تلتزم الدولة المتلقية لها بالوفاء بها⁽⁵⁾.

و الأصل في أن تكون هذه المعونات الأجنبية في صورة نقدية بعملة الدولة المانحة تخصصها للدولة المستفيدة ، إلا أن هذه المعونات يمكن أن تأخذ صور عينية مختلفة كالمعونات السلعية و خاصة السلع الغذائية التي تمنح للدول المتخلفة و التي تعاني من نقص شديد في مواردها الغذائية و هذا النوع من المعونات يقدم بالعملة المحلية للدولة المستفيدة استنادا لقانون رقم 480 الذي أصدره الكونجرس الأمريكي عام 1954⁽⁶⁾ باسم:

»The United States Agricultural and Trade Development and Assistance act 1954«

و بالتالي فهو يخرج من نطاق حساب المديونية الخارجية العامة للدولة .

(1) عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص ص 54-55

(2) جون هدسون و مارك هرندر . العلاقات الاقتصادية الدولية . ترجمة :د/ طه عبد الله منصور و د/ محمد عبد الصبور محمد علي .

السعودية : دار المريخ . 1987. ص 339.

(3) د/ زينب حسين عوض الله . مرجع سابق . ص ص 242-243

(4) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص 309.

(5) فتوح هيكل و حسن الحفني . " الدور التنموي لصناديق التنمية و التمويل العربية " . سلسلة دراسات اقتصادية . 5. مركز الخليج

للدراسات الاستراتيجية . 2001. ص 11.

(6) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص ص 309 - 310.

كما يمكن أن تأخذ المعونات العينية شكل السلع الاستثمارية أو المساعدات الفنية أو أسلحة حربية .
أما الصورة الثانية للمعونات الأجنبية هي القروض الميسرة و التي تعتبر معونة إنمائية رسمية و التي تقدم للدول النامية التي تعاني من عجز أو نقص في مواردها المالية خاصة المتأتية من تجارتها الخارجية نظرا للمشاكل الكبيرة التي تواجهها (1) .

وتقدم هذه القروض بشروط ميسرة حيث لا يقل عنصر المنحة فيها عن 25% مع استخدام سعر خصم يبلغ 10% (2)

و تقدم هذه المعونات إلى الدولة المستفيدة بهدف معاونتها على رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها دون تحديد لمشروعات معينة بذاتها . بمعنى أن تقوم الدولة المستفيدة بتوجيه هذه المعونات إلى مشروعاتها الإنمائية وفقا للأولويات التي تضعها كالصحة و التعليم أو إلى توجيه جزء من هذه الأموال لسداد أعباء خدمة الديون الخارجية عندما تستحق أو إلى إقامة مشروعات إنتاجية يخصص إنتاجها لسداد الديون الخارجية .

و من جهة أخرى قد تقدم هذه المعونات وفقا لشروط الجهة المانحة بتخصيصها لقطاعات معينة دون غيرها ، كقطاعات الصناعة أو المرافق العامة بحيث يتعذر على الدولة المستفيدة استخدام هذه المعونات في مجال آخر إلا باستشارة الدولة المانحة . كما يوجد هناك نوع آخر من المعونات و هي المساعدات المشروطة و التي تشترط فيه الجهة المانحة على المستفيدة أن تستورد منها سلعا أو خدمات بتلك المساعدات المقدمة لها . و قد بلغ هذا النوع من المساعدات 43% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة OECD (3) .

و تختلف دوافع هذه المساعدات ما بين الدول المانحة و الدول المستفيدة . فعادة ما تطلب الدول المستفيدة هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتمثل في استخدام هذه الموارد لإكمال النقص في الموارد المحلية ولتعزيز التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية أو لأغراض إنسانية كتخفيف الفقر والأمراض . أما الدولة المانحة فهي تقدم هذه المساعدات لأغراض سياسية أو اقتصادية أو إنسانية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية . حيث يغلب الدافع السياسي على المعونات الأجنبية لكن رغم طغيان الهدف السياسي على هذه المساعدات إلا أنها لا تخلو من أهداف إنسانية كما يحدث عند تقديم معونات عاجلة للدول التي أصيبت بكارث طبيعية كالزلازل و موجات الجفاف الحاد و انتشار الأوبئة (4)

وهناك مصدران للمساعدات الإنمائية الرسمية هما :

مصادر رسمية ثنائية : وتشمل المساعدات الإنمائية و التي تتمثل في المنح و القروض التي تعقد بين حكومتين أو بين هيئات حكومية تابعة لهما . وهي معونات تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي أي في إطار

(1) د/ سمير محمد عبد العزيز .مرجع سابق . ص ص 309- 310.

(2) عرفان تقي الحسني.مرجع سابق.ص ص 63-64.

(3) عرفان تقي الحسني.مرجع سابق.ص 63.

(4) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص 310

التفاوض و الاتفاق بين الحكومات المعنية . ومن أمثلة ذلك القروض التي تعطيها بنوك التصدير والاستيراد الحكومية أو الهيئات الحكومية للتأمين على الصادرات (1) . و هناك أيضا مثال على هذا النوع من المعونات و هو مشروع مارشال الذي أعدته حكومات الولايات المتحدة الأمريكية و الذي بدأ تنفيذه في 3 أبريل 1948 و منة خلاله حصلت دول أوروبا الغربية على ما يقرب من 12.5 مليار دولار خلال فترة من 1948 – 1951 (2) عقب الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة إعمار ألمانيا .

مصادر رسمية متعددة الأطراف(3) : و تتمثل في المنح و القروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف الدولية و الإقليمية المتخصصة في التنمية الاقتصادية للدول النامية . و أهم هذه المنظمات و الهيئات الدولية :

1- الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي :

- البنك الدولي للإنشاء و التعمير و يتفرع إلى : المؤسسة المالية الدولية و الهيئة الدولية للتنمية .

- صندوق النقد الدولي

2- الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي :

- البنك الأمريكي للعالمى للتنمية .

- البنك الإفريقي للتنمية .

- البنك الآسيوي للتنمية .

3- المنظمات الأوروبية المتعددة الأطراف :

- صندوق التنمية الأوربي

- بنك الاستثمار الأوربي

4- المؤسسات الوطنية للتمويل الذاتي :

- وكالة التنمية الدولية

- صناديق التنمية العربية

- وكالات تنمية الصادرات الوطنية .

5- هيئات دولية ذات طابع نوعي :

- منظمة الدول المصدرة للنفط .

ومن الملاحظ أنه رغم تعدد الهيئات الدولية و الإقليمية التي تقدم المساعدات و اختلاف الشروط التي تفرضها في منح القروض إلا أن هناك وحدة في الفلسفة التي تحكم عملياتها . فيلاحظ أن معظم الهيئات ذات الطابع الإقليمي تعمل وفقا للقواعد التجارية التي تحكم مشروع خاص . و تهدف إلى تحقيق أقصى

(1) د/ زينب حسين عوض الله مرجع سابق ص 246.

(2) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص من 311 إلى 314.

(3) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص من 311 إلى 314.

ولا تقدم أي قروض إلا إذا تحققت من أن السداد مضمون و الذي يتركز على المركز المالي للدولة المستفيدة و سلوكها الماضي في تسديد التزاماتها و توقعات المستقبل لها⁽¹⁾.

و هذا و يلاحظ أن القروض الممنوحة من هذه الهيئات و المنظمات تأخذ شكلان أساسيان⁽²⁾:

قروض سهلة أو ميسرة : و هي قروض تعقد بسعر فائدة منخفض أو بدونها و تمتد آجالها إلى فترات طويلة تصل في بعض الأحيان إلى خمسين سنة. فتقدم المؤسسة للتنمية الدولية IDA⁽³⁾

International Development Association

قروضها لمدة تتراوح ما بين 10 و 50 سنة بدون فائدة و بفترة سماح تصل إلى عشر سنوات لا يتم خلالها سداد أي أقساط من أصل الدين للدولة الطالبة وفقا لضوابط معينة أهمها :

- انخفاض متوسط الدخل الفردي السنوي عن 375 دولار

- معاناة الدولة من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات ، تحد من قدرتها على الاقتراض بالشروط التجارية.

- توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

قروض عادية : و هي قروض تعقد بسعر فائدة أعلى من القروض الميسرة و تمتد آجالها إلى فترات تتراوح بين 10-20 سنة .

و يمكن تصنيف هذه المساعدات و المتمثلة في القروض ضمن المصدر الرابع و هو القروض الأجنبية وذلك كونها قروض أي عقد يلتزم من خلاله المستفيد و هو الطرف الدائن بتسديد ما عليه من أعباء و المتمثلة في أصل الدين إضافة إلى الفائدة في الفترة المحددة ووفق شروط متفق عليها سابقا .

4- القروض الأجنبية :

يعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة و خاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي ، مثل دفع التعويضات الأجنبية و أعباء الديون الخارجية و مشتريات السلاح و السلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة و القطاع العام⁽⁴⁾.

و القروض التجارية " هي تلك المقادير النقدية و الأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان"⁽⁵⁾.

وهكذا يتضح أن القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على الدولة المستفيدة منها و تتجسد هذه الالتزامات في سداد خدمة الدين و التي تتضمن مدفوعات (أقساط) أصل الدين و مدفوعات سعر الفائدة.

(1) د/ سمير محمد عبد العزيز . مرجع سابق . ص من 312-314.

(2) د/ سمير محمد عبد العزيز. مرجع سابق . ص 314.

(3) د/علي عباس. إدارة الأعمال الدولية. طبعة أولى.الأردن:دار حامد للنشر.2003.ص343.

(4) د/ رمزي زكي . انفجار العجز . الطبعة الأولى. سوريا : دار المدى للثقافة و النشر. 2000. ص 130

و تأخذ القروض الخارجية عدة أشكال و ذلك حسب المعايير المتبعة لتصنيفها :

أولاً : أنواع القروض الخارجية حسب طول فترة السداد⁽¹⁾ : و هي ثلاث أنواع :

1- قروض خارجية طويلة الأمد : و التي يمتد أجل سدادها لأكثر من خمس سنوات سواء كان القرض بال نقد الأجنبي أو بالسلع و الخدمات و تشمل :

أ- القروض العامة : وهي القروض التي تقدمها الحكومات الأجنبية أو الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها إلى الدول طالبة للقروض التي تعاني من مشاكل مالية و ذلك ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان

و يمكن التمييز بين القروض العامة و القروض الخاصة من حيث صفة الجهة التي تمنح القروض و هكذا يعتبر القرض عاما إذا كانت الجهة المانحة له هي إحدى الحكومات أو هيئاتها العامة و يعتبر القرض خاصا إذا كان ممنوحا من إحدى الشركات أو الهيئات الخاصة أو الأفراد بصرف النظر عن صفة المقترض سواء كان شخصا عاما أو خاصا⁽²⁾ .

ب- القروض المضمونة علنا : هي القروض العائدة إلى الشركات الخاصة ، يحصل عليها المقترض الخاص بحيث تكون مضمونة السداد بواسطة عامة (كالحكومات و المؤسسات الرسمية) .

ج- القروض الخاصة غير المضمونة : و هي قروض تقدمها الشركات الخاصة و يحصل عليها المقترض لكنها غير مضمونة كسابقتها .

2- القروض الخارجية متوسطة الأمد : حيث تكون مدتها أكثر من سنة و أقل من خمس سنوات .

3- القروض الخارجية قصيرة الأمد : يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة أو أقل و يتم ذلك بالنقد الأجنبي أو السلع و الخدمات .

ثانيا : قروض خارجية حسب الغرض منها⁽³⁾ :

1- القروض الخارجية للأغراض الاقتصادية : و تستخدم لأغراض عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

2- القروض الخارجية لأغراض استهلاكية : تستخدم هذه القروض لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي من قبل الدول المقترضة ، و تكون في شكل قروض عينية أو نقدية .

3- القروض الخارجية للأغراض العسكرية : وهي قروض موجهة لأغراض عسكرية ، مثلا تكون الدولة في حالة الاستعداد لدخول حرب أو هي في حالة حرب ، ولهذا لا تقدم هذه القروض أي مردود اقتصادي لأنها موجهة لمجال إنتاجي .

(1)د/سمير محمد عبد العزيز.مرجع سابق.ص 315.

(2)د/ سمير محمد عبد العزيز.مرجع سابق.ص 315.

(3)عرفان تقي الحسني .مرجع سابق . ص 70.

ثالثا : أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها⁽¹⁾: كل القروض الخارجية تمثل التزامات واجبة السداد في أجلها المحدد إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروعية المصاحبة لها و لهذا فهي تنقسم إلى نوعين :

1- قروض ميسرة : هي قروض تتميز بطول فترة استحقاقها ووجود فترة سماح و انخفاض معدلات الفائدة المترتبة عليها .

2- القروض الصعبة : تتسم بقصر فترتي الاستحقاق و السماح ، وارتفاع معدلات الفائدة عليها ، أي بشروط تجارية ، و غالبا ما تتمثل بالقروض من المصادر الخاصة كالبنوك التجارية .

رابعا : أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها⁽²⁾ :

1- القروض الرسمية : وهي القروض المقدمة من الحكومات و الهيئات و الوكالات الرسمية التي تقدمها بشروط ميسرة و تكون إما نقدية أو من خلال الاتفاقيات و هي نوعين :

أ- قروض ثنائية : وهي عبارة عن عقد بين دولتين دولة طالبة للقرض و دولة مانحة ويتم بشكل رسمي وذلك بحضور هيئة مفاوضات أو اتفاقيات ما بين الحكومات . ويغلب على هذا النوع من القروض المصالح السياسية حيث تقدم الدول ذات الفائض للدول المحتاجة وذلك لاعتبارات سياسية تخدم مصلحتها .

ب- قروض متعددة الأطراف : هي قروض تقدمها المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية التي سبق وأن ذكرناها إلى الدول المقترضة . ولكن تختلف هذه القروض حسب هدف الهيئة المانحة . فمثلا صندوق النقد الدولي يقدم قروض للدول النامية وذلك لتمويل مشاريع تنموية .

أما الهيئات و المنظمات الإقليمية تتميز باهتمامها أكثر بالدول الأعضاء كصندوق النقد العربي ، و البنك الآسيوي للتنمية و البنك الإفريقي للتنمية و البنك الأوربي .

كما أن هناك قروض تعد ضمن القروض الرسمية المتعددة الأطراف وهي قروض المصدرين وهي عبارة عن قروض تقدمها مؤسسات تمويلية أنشأتها بعض الدول الرأسمالية المتقدمة لتشجيع صادراتها من خلال تقديم قروض و تسهيلات تمويلية للدول المستوردة المدينة ، وهذه المؤسسات بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي ، و بنك الاستيراد و التصدير الياباني .

2- القروض الخاصة : هي القروض التي مصدرها خاص غير رسمي و عادة ما تكون قصيرة المدى، ومرتفعة أسعار الفائدة ، ولها أهمية بالغة بالنسبة للدول النامية على الرغم من ثقل أعباءها و ذلك كونها تعد مصدر للتمويل في حالة الحاجة الزائدة للأموال لتمويل المشاريع الإنمائية أو لتمويل العجز في ميزان المدفوعات أو عندما لا تكفي القروض المقدمة من مصادر رسمية لحاجات هذه الدول ومن أهم أنواعها :

1-2 قروض المصدرين : وهي قروض تقدمها الشركات و كبار المصدرين لتوريد السلع و الخدمات

(1) عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص من 70-73

(2) عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص من 70-73

للدول النامية و هذه القروض تعتبر قروض تجارية لأنها تتعامل بأسعار الفائدة الموجودة في السوق ولفترة سداد لا تزيد عن 5 سنوات كما أنها قروض مضمونة من الحكومات .

2-2 قروض البنوك التجارية : و هي عبارة عن تسهيلات مصرفية تمنحها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة وذلك لتمويل العجز المؤقت في حصيللة النقد الأجنبي للدول النامية و هي قروض قصيرة الأجل و تتعامل بسعر الفائدة السائد في الدول المانحة و تتميز بارتفاعها وذلك لاعتمادها على الأسعار السائدة في الأسواق الدولية ذات الإقراض قصير الأجل .

خامسا : أنواع القروض الخارجية حسب محتواها (1):

يمكن التمييز بين نوعين من القروض الخارجية حسب المحتوى الذي تحمله و هما :

1- قروض نقدية : و هي عبارة عن مبالغ نقدية تحصل عليها الدولة الطالبة للقرض من المصادر المختلفة السابقة الذكر و عادة ما تكون هذه النقود عملة أجنبية كالدولار ، الفرنك ، المارك الألماني.

2- قروض سلعية : هي عبارة عن تدفقات من السلع تحصل عليها الدول المستفيدة و يمكن تسديدها بالإنتاج و ذلك عندما يبدأ المشروع بالإنتاج أو بالعملة المحلية أو أجنبية .

و قد استمرت الحاجة إلى التمويل الخارجي قائمة و متزايدة عبر الزمن ، مما أدى إلى أن يصبح رأس المال الأجنبي على اختلاف أنواعه ، مستأثرا بتمويل نسب هامة من إجمالي الاستثمارات المحققة في هذه البلاد (2) .

إلا أن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه معظم البلاد النامية في صدد استعانتها بالمواد الأجنبية لتمويل برامج تنميتها أنها لم تنظر إلى هذه الموارد على أنها عنصر ثانوي و مكمل للموارد الداخلية. بل اعتبرته العنصر الحاسم و الحاكم في مسار عملية التنمية . فقد نظرت كثير من البلاد النامية إلى رأس المال الأجنبي على أنه بديل لجهد الادخار الوطني. ففي الوقت الذي كان من المفروض فيه على المسؤولين عن السياسة الاقتصادية العمل بشتى الطرق لكي تزيد قيمة المدخرات المحلية. على الأقل بقيمة الأعباء السنوية المترتبة على الديون الخارجية . سجد أن السياسة الاقتصادية في هذه الدول لا تعمل على تحقيق ذلك ، بل تترك الزيادة في الاستهلاك تلتهم معظم ثمار التنمية . فالفلسفة السائدة كانت تهدف إلى رفع مستوى الاستهلاك في أقصر فترة ممكنة تحت دعوى تعويض الحرمان الذي عانته هذه البلاد في الماضي (3) .

لكن الاستمرار في التنمية في ظل هذه الفلسفة لا بد أن يؤدي إلى تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي لتعويض النقص الذي يحدث في معدلات الادخار و الاستثمار. و نظرا لتزايد أعباء التمويل الخارجي فإن المسار الحتمي الذي انتهت إليه هذه الفلسفة هو نقل عبء تمويل الزيادة التي حدثت في الاستهلاك في

(1) عرفان تقي الحسني. مرجع سابق. ص 73-74.

(2) http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/aadib_dettes.htm.02/09/2005.

(3) Ibid.

الأجل القصير و المتوسط إلى كاهل الأجيال الأخرى التي تعيش الآن أزمة الديون الخارجية لمجتمعاتها ونتائج هذه الأزمة⁽¹⁾.

و تبدو ضخامة مسؤولية البلاد النامية في تفاقم مشكلة ديونها الخارجية بشكل أوضح فيما انتهجته هذه البلاد من استراتيجيات خاطئة للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي خلال العقد الأول للتنمية (1960-1970) . حيث اختارت كثير من هذه الدول استراتيجيات غير ملائمة لأوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية، و لا تتناسب مع طبيعة الإمكانيات المتاحة بها ، و تتعارض مع ما تتطلب إليه الجماهير العريضة من رفع حقيقي لمستوى معيشتها⁽²⁾.

فلقد اعتمد واضعوا السياسة الاقتصادية في الدول النامية عند وضع استراتيجيات التنمية و الخطط المتفرعة عنها على تطبيق نماذج جاهزة للنمو ، وضعها الفكر الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة دون مراعاة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة السائدة في هذه البلدان⁽³⁾ . وحينما لجأت الدول النامية إلى أشكال التمويل الخارجي لم ترسم لنفسها سياسة واضحة و سليمة للاقتراض ، وقد أدى غياب هذه السياسة إلى حدوث أخطاء جسيمة ساهمت بشكل مباشر في تفجير أزمة الديون الخارجية لهذه الدول.

(1) http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/aadib_dettes.htm.02/09/2005.

(2) Ibid.

(3) Ibid

المطلب الثالث : أسباب المديونية الخارجية

يرى البعض أن أزمة المديونية ناجمة بالأساس عن العوامل الخارجية كنقص السيولة مثلا ، ويذهب آخرون إلى اعتبارها ناتجة عن اختلالات داخلية و أخرى خارجية ، ويمثل وجهة النظر هذه خبراء صندوق النقد الدولي⁽¹⁾.

فبعد أن ظهرت مشكلة المديونية في صورة أزمة مدفوعات خارجية و كأنها ظاهرة مالية ما لبثت أن اتسع نطاقها إذ أصبحت المديونية عاملا مهيمنا يؤثر على النظام المالي و النقدي الدولي و على النظام التجاري المتعدد الأطراف أصبح لها دورا مؤثرا و خطيرا في إمكانية تحقيق النمو و التنمية في الاقتصاد العالمي⁽²⁾.

وعلى ذلك فقد أدى تشابك العوامل الدولية و العوامل المحلية إلى ظهور مخاطر أزمة المديونية على نظام الاقتصاد الدولي عامة و على الدول المدينة بصفة خاصة.

فما هي أسباب تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ؟

الفرع الأول : الأسباب الخارجية

إن من أهم العوامل ذات البعد الدولي هو الركود العالمي في الثمانينات و ارتفاع أسعار الفائدة فضلا عن الارتفاع الكبير في سعر الدولار و تدهور معدل التبادل التجاري و زيادة اعتماد الدول النامية على القروض التجارية ، و سنتعرض لأهم هذه العوامل.

1- الركود العالمي في الثمانينات⁽³⁾.

ترتب على الركود الذي واجهته معظم دول العالم في أوائل الثمانينات نقص واردات الدول المتقدمة و من ثم نقص صادرات الدول الأقل تقدما . خاصة وأن نقص معدل النمو بمقدار 1% في الدول المتقدمة يؤدي إلى نقص في وارداتها بمعدل يتراوح بين 1.2-2.2% إضافة إلى ذلك فإن طلب الدول المتقدمة على منتجات الدول النامية يتسم بشدة الحساسية إذ يتألف أساسا من المنتجات الأولية الصناعية التي تتأثر بشكل ملموس بما تتعرض له الدول المتقدمة من تقلبات . و لا تقتصر المشكلة على حدة الركود الاقتصادي وإنما لأنه كان مقدر بأقل من حقيقته .

كذلك كان أثر صدمة البترول الثانية في عام 1979 عنيفا على الدول النامية غير النفطية إذ أصبح يتعين عليها تخصيص قدرا من مواردها المحدودة من النقد الأجنبي لمواجهة زيادة أسعار النفط . وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن ارتفاع سعر برميل البترول بدولار واحد يعني زيادة إنفاق الدول النامية على وارداتها من النفط بمقدار بليون دولار سنويا.

(1)د/ بسام الحجار. العلاقات الاقتصادية الدولية. طبعة أولى . بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. 2003. ص170

(2)د/ زينب حسين عوض الله. مرجع سابق . ص 252 .

(3)د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي اللبتي . مرجع سابق . ص319-320 .

وعلى ذلك فإن نقص الطلب على صادرات البلاد الأقل تقدماً إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط أدى إلى نقص حصيلة صادراتها و إلى ميل معدلات التبادل الخارجي إلى وضع أسوأ مما كان عليه . يعني هذا أن الدولار الذي تحصل عليه الدول النامية من صادراتها ، أصبحت تشتري به قدراً أقل مما كان يشتريه من وارداتها . كما انخفض معدل التبادل الخارجي للدول المتقدمة لأنها في غالبيتها مستوردة للنفط . وترتب على هذا الركود أن تولدت ضغوط قوية لفرض الحماية في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية وعلى ذلك فإن انخفاض حصيلة الصادرات ، انخفاض معدل التبادل الدولي ، الزيادة في الحماية ، جميعها عاقت دون حصول الدول الأقل تقدماً على النقد الأجنبي المطلوب لمقابلة الأقساط و أعباء الديون .

2- ارتفاع سعر الفائدة :

من المعتقد أن سعر الفائدة الذي بدأ عام 1978 يمثل السبب الثاني المسؤول عن ثلث التدهور في أزمة المديونية الخارجية إذ ارتفعت مدفوعات الفوائد على ديون الدول الأقل تقدماً من 0.5% من ناتجها القومي في 1970 إلى 2.8% في 1983 و إن من أسباب ارتفاع أسعار الفائدة هو كون مصدر معظم القروض التجارية سوق أوربا النقدية و التي تتعامل باليورو ودولار كما كانت معظم القروض قصيرة أو متوسطة الأجل بأسعار فائدة متغيرة تتحدد على أساس سعر الليبور أي سعر الفائدة بين بنوك لندن مضاف إليها هامش Spread وهذا فإن عدم ثبات أسعار الفائدة كان من الأسباب الرئيسية لأزمة المديونية⁽¹⁾

و لا يعود سبب ارتفاع أسعار الفائدة إلى إرادة البنوك التجارية بل إن ما تعرضت له اقتصاديات الدول المتقدمة من موجات تضخم هو الذي دعا البنوك إلى التخلي عن أسعار الفائدة الثابتة و أدى بها إلى التمسك بحقها في تغيير أسعار الفائدة حرصاً منها على مصالح أصحاب الودائع من التضخم . فلقد ارتفعت أسعار الفائدة ابتداء من سنة 1979 بشدة و انعكس الارتفاع على قروض الدول النامية . وبلغ سعر الفائدة الرئيسي في الولايات المتحدة و الذي يطبق على دول أمريكا اللاتينية 20.5% في سنة 1981 في الوقت الذي كان فيه الليبور 16.625% هذا في الوقت الذي كانت فيه أسعار الفائدة على قروض التنمية الحكومية 2.5% من هذا يتضح الأعباء القاسية التي فرضت على كاهل الدول المدينة⁽²⁾ .

و يرجع الارتفاع في أسعار الفائدة إلى السياسات النقدية الجامدة و على الأخص في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و ذلك لمكافحة تضخم أواخر السبعينات و لمقاومة ما يترتب من ارتفاع أسعار النفط⁽³⁾ .

3- ارتفاع قيمة الدولار :

حقق الدولار زيادة في قيمته مقابل العملات الأخرى في الفترة من 1980 إلى 1985 و أثر ذلك على وضع الدول الأقل تقدماً نظراً لكثرة نسبة قروضها الدولارية حيث بلغت نسبتها إلى جملة القروض حوالي 70% في الفترة 1979-1983 . وقد ترتب على ارتفاع قيمة الدولار إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة

(1) د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي . مرجع سابق ص 320-321 .

(2) المرجع السابق. ص 321 .

(3) المرجع السابق. ص 322 .

بمعدلات فاقت العملات الأخرى زيادة الأعباء على الدول المدينة . وقد قدر بنك نيويورك للاحتياطي التعاهدي الأعباء الإضافية التي أُلقت على كاهل الدول النامية غير النفطية حوالي 12% في الفترة 1979 إلى 1982 و التي كان يمكن تفادي معظمها لو أن تلك الدول قامت بتنويع قروضها . ومن المعتقد أن الحجة الحقيقية وراء ارتفاع القيمة الخارجية للدولار و أسعار الفائدة على الدولار عنها بالنسبة للعملات الأخرى كالمارك و الين و الفرنك و الإسترليني هي شدة الطلب على الدولار الأمريكي عامة و عدم استقرار الأوضاع في أنحاء كثيرة من العالم منها المكسيك و العديد من دول أمريكا اللاتينية (1)

4- معدل التبادل التجاري: يؤدي الهبوط في معدل التبادل التجاري و شروط التجارة و الذي يتسم بالأجل الطويل إلى أن الدول النامية تحصل على كميات أقل من السلع المستوردة ، مقابل قيم محددة من صادراتها و هذا بالطبع يؤدي إلى هوة اقتصادية كبيرة بين الدول الصناعية و الدول المدينة .

الفرع الثاني : الأسباب الداخلية

وهي الأسباب الناجمة على اقتصاديات الدول صاحبة المشكلة و التي يمكننا تلخيصها فيما يلي :

1- العجز المستمر في الموازنة العامة: يعتبر العجز المستمر في الموازنة العامة من الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الأزمة (2) . فلقد لجأت الدول النامية إلى تمويل العجز المالي المحلي جزئيا عن طريق القروض ثم نسبة أكبر عن طريق الإصدار أي عن طريق التضخم . فارتفع عجز الموازنة في الدول النامية من متوسط قدره 3% إلى الناتج القومي الإجمالي عام 1979 إلى 4.5% في عام 1982 . فكأن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية بين العجز المالي الحكومي و بين المديونية الخارجية (3) .

2- اتباع الدول النامية لسياسة خاطئة للاقتراض الخارجي و تتجلى هذه السياسة في (4) :

- عدم وجود رؤية واضحة حول حدود المدى الزمني للتمويل الخارجي .
- تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية التي لا تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد و لا تخلق موردا مباشرا أو غير مباشر ، لتسديد أعباء هذه القروض .
- كما تم استخدام قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية لتمويل استثمارات طويلة الأجل .
- عدم مراعاة التزام بين سداد القروض و تشغيل الطاقات الإنتاجية الممولة بواسطة هذه القروض .
- حدوث أخطاء جسيمة في تقييم المشاريع الممولة بواسطة القروض الأجنبية .
- تنفيذ نوع من المشاريع لا تلبى الاحتياجات الأساسية للجماهير و لا تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد.

3- العجز في ميزان المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات :

(1) د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي . مرجع سابق . ص 324-325 .

(2) د/ بسام الحجار . مرجع سابق . ص 171 .

(3) د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي . مرجع سابق . ص 325 .

(4) http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/aadib_dettes.htm.02/09/2005.

تركز معظم الدول النامية في صادراتها على المواد الأولية والمواد الخام ، إلا أن هذا التركيز على هذا النوع من المواد يعرض هذه الصادرات إلى تقلبات مستمرة في الأسعار إما نتيجة انخفاض الطلب عليها أو نتيجة ضعف المحصول ، والذي يعتمد على عوامل جغرافية(المنتوج الزراعي) و لذلك فإن التقلب في حجم صادرات الدول النامية سبب مشكلات في موازين مدفوعاتها ، وما ترتب على ذلك من عرقلة السبل إلى النمو الاقتصادي (1) .

4- تهريب رؤوس الأموال المحلية : من أهم العوامل التي كان لها تأثير كبير على المديونية الخارجية للبلدان النامية هي تهريب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية على شكل ودائع مختلفة . مما تسبب في نقص الموارد المالية لدى البنوك المحلية و تراكم الموارد لدى المراكز المالية الدولية التي أصبحت تقوم بدور الوسيط باستعمالها هذه الموارد في تقديم قروض للبلدان النامية و أيضا التبعية المالية المستمرة لهذه المراكز المالية و القبول بما تفرضه من شروط مجحفة على الدول المقترضة (2) .

و نتيجة لتراكم هذه الأسباب إضافة إلى تغيرات أخرى ضاعفت الاختلالات وجدت الدول النامية نفسها مثقلة بالديون ومن بين أكثر مجموعات هذه الدول التي أثقلت بالديون الخارجية هي دول أمريكا اللاتينية . و استمر هذا الوضع حتى صيف 1982 حينما أعلنت السلطات المكسيكية المسؤولة عن عجزها بتسديد ما بذمتها من ديون خارجية فانطلقت الشرارة الأولى لما سمي بأزمة المديونية العالمية و أحدثت ذعرا في الدوائر المالية، حيث أن المكسيك كانت و لا تزال أكبر دول العالم مديونية بعد البرازيل، وفي عام 1993 بلغت إجمالي الديون المكسيكية 113 بليون دولار (أكثر من نصفها قصيرة الأجل) معظمها مستحقة للبنوك التجارية خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا ، وبلغت مدفوعات خدمتها حوالي 21 بليون دولار، أما البرازيل ، فقد بلغت إجمالي ديونها الخارجية في العام المذكور 121 بليون دولار ، و بالتالي بدأت المصارف التجارية تشعر بالقلق إزاء سلامة المركز المالي للمكسيك على أثر تعاظم نسبة التضخم، و التدهور المستمر في قيمة عملتها ، و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، و اتسع نطاق هذه الأزمة لتشمل عددا من كبار الدول المدينة مثل البرازيل و الأرجنتين و فنزويلا ، و إضافة إلى الجزائر و بوليفيا و بلغاريا و الكونغو و المغرب و بولندا(3) .

كما هو معروف أن لكل أزمة آثارا و عواقب ، وهذا ما حدث بالنسبة لهذه الأزمة التي مست الدول النامية و التي كانت لها آثار في عدة مجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

(1) د/ بسام الحجار . مرجع سابق . ص 171-172 .

(2) مروان عطون . مرجع سابق . ص 305 .

(3) عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 84-86 .

المبحث الثاني : آثار المديونية الخارجية و الحلول المقترحة

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للديون الخارجية

نتيجة وقوع العديد من البلدان النامية و منها العربية في فخ المديونية الخارجية و بلغ حجمها مستويات حرجة باتت تؤثر على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي لهذه الدول .
لكن هل ساعدت هذه الأموال الدول النامية على تحقيق التنمية المنشودة ؟ و ما هي انعكاسات المديونية الخارجية على مسارات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول النامية ؟ و إلى أي حد أثرت أزمة المديونية الخارجية على القرار السياسي ؟ للإجابة على كل هذه التساؤلات سوف نتطرق لآثار المديونية على كل هذه الجوانب كما يلي (1) :

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية

إن المديونية الخارجية تشكل حرجة أمام طموحات التنمية للدول النامية ، فلقد شكلت معرقل للتنمية على مستوى التوازنات الكلية الاقتصادية و على مستوى النمو ، وهو ما قاد إلى تأثير كبير على مستوى التوازن الاجتماعي . فالتوازنات الكلية تتأثر بظاهرة المديونية انطلاقا من تأثير هذه الأخيرة على ميزانية الدولة . فالمديونية الخارجية هي بالأساس مديونية عمومية ، سواء تم إبرامها مع الدولة أو مباشرة مع مؤسسة عمومية بضمانة الدولة . ومن هنا يكون سداد هذه المديونية من خلال الميزانية العامة ، مما يؤكد العلاقة المباشرة بين دور الدولة كفاعل اقتصادي كلي و المديونية و الميزانية العامة .
فخلال عقد السبعينات لم تكن نسبة خدمة المديونية تمثل بالنسبة لعدة بلدان نامية سوى 1 أو 2% من الناتج الداخلي الإجمالي ، بينما كان معدل الاستثمار يمثل ما بين 20 و 25% لكن الوضع تغير خلال الثمانينات حيث وصلت خدمة الديون إلى 6% أما إذا أضفنا أصل القرض فتصل إلى 12% ، و في المقابل تراجع معدل الاستثمار من 25% إلى 20% ثم إلى 18% ف 14% . فقد حصل تراجع في الجهد التراكمي الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو ، بينما ارتفعت في المقابل التكاليف المستنزفة للفائض الاقتصادي و الملتزمة لحصيلة الصادرات و بالتالي النتيجة هي تدهور مستوى النمو فالأمر لا يتعلق فقط بانخفاض أو انكماش في المداخل ، فالدولة عندما لا تستثمر و بالتالي لا تخلق مناصب للشغل و توزع المداخل فإن أثر ذلك ينعكس على الطلب الإجمالي ، وعلى نفقات الاستهلاك ، بحيث تتعرض بطبيعة الحال إلى الانخفاض و تفقد الدولة عبر ذلك إمكانياتها في تحقيق النمو . و بشكل عام فقد تسببت مشكلة المديونية في مشاكل عديدة منها :

(1) أستاذ بلعور. أثر المديونية الخرجية في الاقتصاديات الانتقالية على الاستثمار. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر . سكيكدة 9-10/12/2003

— إضعاف القدرة على استيراد المواد الضرورية الاستهلاكية و الاستثمارية ، ويمكن أن يسبب هذا الضعف انفجار التضخم نظرا لما تشكله هذه القروض و المديونية من ضغط على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية ، وبالتالي تدهور النمو الإقتصادي .

— الضغط على سعر صرف العملة الوطنية مما يؤثر على القيم الحقيقية للمدخرات .

— استنزاف الاحتياطيات الدولية ، وإضعاف الجدارة الائتمانية للبلاد في أسواق النقد الخارجية .

— إضعاف الجدارة الائتمانية للبلاد في أسواق النقد الخارجية ، مما يضعف من قدرة البلاد على الاقتراض الخارجي .

و بصورة عامة فإن التأثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية و الاستيرادية للدول المدينة قد إنعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو المتسارع و شكل عبئا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية ، مما أدى إلى تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع و برامج و خطط التنمية و زاد من حدة التبعية للدول المتقدمة الدائنة التي أصبحت تتحكم في مسارات التنمية في الدول النامية ، و قد أخذت هاته التبعية عدة أشكال منها التبعية التجارية و المالية و التكنولوجية هذا إضافة إلى ضغوطات صندوق النقد الدولي الذي يتدخل لمعالجة الوضع فيضع شروط قاسية تجعل الدولة طالبة المساعدة تحت رحمته .

الفرع الثاني : الآثار الاجتماعية للديون الخارجية

أدت مشاكل التمويل الإنمائي و الاعتماد الكبير على القروض و المساعدات الخارجية إلى الوقوع في مشاكل متعددة لم تنحصر آثارها على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدت إلى الجوانب الاجتماعية ، فحسب بعض التقارير مثلا التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999⁽¹⁾ وصلت مديونية الدول النامية إلى 200% من ناتجها الوطني مما سبب عجزا عن السداد ، فتدخل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لحل هذه المشكلة ففرض إجراءات و شروط قاسية يرى كل منهما أنها ستؤدي إلى استعادة التوازن الداخلي والخارجي ، مما زاد من تعقيد الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للسكان كارتفاع الأسعار و زيادة البطالة وارتفاع أسعار الخدمات الاجتماعية والضغط على الإنفاق العام فانخفضت النفقات في مجالات التربية والصحة و البنية التحتية الاجتماعية والمحصلة النهائية هي تفاقم الفقر و مشاكله، و الانفجار الاجتماعي ونشوب الحروب الأهلية....

الفرع الثالث : الآثار السياسية للديون الخارجية

إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية و الاجتماعية بل تجاوزتها إلى درجة إخضاع صانع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات و التدخل الأجنبي . و في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة و مؤسساتها المالية الدولية الخاضعة لها ، و مع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها خاصة الوجه المالي فإنه من المتوقع تسارع تضخم رأس المال و إحتواء الشركات متعددة

⁽¹⁾ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. الدور التنموي لصناديق التنمية العربيين التمويل العربية سلسلة دراسات اقتصادية. العدد 5. 2001ص21

الجنسيات المحركة الأساسية لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية و تعميق المشاكل الاقتصادية والإجتماعية إلا أن خطورة هذا النفوذ لن تقف عند البعدين الاقتصادي و الإجتماعي بل يتعدى ذلك إلى البعد السياسي . حيث تضعف هذه الأموال و الشركات الكبرى سيادة الدول و تلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة و هو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية وباستقلال القرار السياسي .

فروؤس الأموال الأجنبية و الشركات الدافعة لها تعمل على إختراق النظام السياسي و التأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها . فقد كشفت التحقيقات الجنائية أن هذه الشركات تمول الأحزاب المتنافسة في الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا حتى لا تأتي الانتخابات بأي أثر سلبي يمكنه أن يضيق مصالحها فكيف لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للدول النامية حيث يتم شراء ذمم الكثير من أعضاء البرلمان و حتى الحكومة⁽¹⁾ .

ونظرا لكل هذه الآثار السابقة الذكر و التي أتعبت الدول النامية وجد من الضروري البحث عن حلول تخفف من حدة هذه المشكلة و التي سوف سنتطرق لها .

المطلب الثاني : السياسات المتبعة للتخفيف من مشكلة المديونية

نظرا للآثار السلبية التي تركتها مشكلة المديونية الخارجية على الاقتصاديات النامية إضافة إلى ما وجهته هذه المشكلة من تهديد على نظام الائتمان الدولي بالانهيار من خلال احتمالات الإفلاس لكبريات البنوك الأجنبية الدائنة ، فرض على العالم ضرورة الانتباه إليها و معالجتها⁽²⁾ . و إثر ذلك برزت مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة هذه الأزمة وفق الحالة الاقتصادية و المعطيات السياسية لكل دولة . و من بين هذه الحلول

1- موافقة الدائنين على إلغاء جزء من الديون و دفع الالتزامات عن طريق تقديم قروض جديدة للوفاء بالديون القديمة .

2- أو دفع الالتزامات عن طريق تقليص الواردات لزيادة الفائض التجاري الذي يستخدم لسداد الديون ، ولكن الأخذ بهذه الحلول قد يؤدي إلى معالجة الأزمة أتيا و ازدياد الديون لاحقا كما في الوسيلة الأولى أو إلى تباطؤ معدلات التنمية وارتفاع معدلات التضخم بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي كما في الوسيلة الثانية . لذلك تم اللجوء إلى وسيلة ثالثة أخرى:

3- و هي شراء الديون لقاء استثمارات محلية و التي قد تؤدي في الوهلة الأولى إلى تخلص البلد من دينه و لكنها قد تخلق في نهاية المطاف مشاكل ترتبط بترحيل أرباح الاستثمارات إلى الخارج ، فيتضرر

⁽¹⁾ http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/aadib_dettes.htm.02/09/2005

⁽²⁾ عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 87

ميزان المدفوعات و تلجأ الدولة إلى الاقتراض مجددا و لا ينجح هذا الأسلوب إلا في دول تتوافر على مناخ ملائم للاستثمار (1).

و قد قدمت الدول و المصارف الدائنة و الدول المدينة مجموعة من المقترحات لتخفيض أعباء الديون الخارجية ، فقدمت الأطراف الدائنة مقترحات تدافع عن مصالحها المتجسدة في الحفاظ على رأس المال الدولي ، وفي نفس الوقت قدمت الأطراف المدينة مقترحات حاولت من خلالها التخلص من الأزمة ، وسنعرض هذه المقترحات :

الفرع الأول : المقترحات المقدمة من الدول الدائنة

تساعد الفلق في الأوساط المالية الغربية و خصوصا الأمريكية منها نظرا لتزايد حجم القروض الممنوحة للدول النامية فقد قدمت المصارف التجارية الأمريكية في نهاية السبعينات نصف الديون المعلنة لتلك الدول ، وقد أوضح بعض خبراء المصارف الأمريكية أن هذا يعدا مؤشرا خطيرا يهدد ثبات النظام المصرفي الأمريكي و الدولي ، سيما و أن العديد من هذه المصارف قد تعرضت بالفعل إلى مشاكل مالية خطيرة جراء تعثر العديد من الدول المدينة في دفع أعباء ديونها المستحقة و مطالبتها المتكررة لإعادة جدولة هذه الديون فازدادت بنسبة الديون المشكوك في تحصيلها ولهذا ظهرت مقترحات أطلق عليها بخطط تخفيض الدين الكبرى (2).

1- خطة بيكر :

يعتبر المشروع الذي قدمه وزير الخزانة الأمريكية جيمس بيكر في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد و البنك الدوليين في أكتوبر 1985 ، أول أكبر المحاولات التي تتعامل مع أزمة المديونية الدولية عن طريق إجراء تعديلات في السياسة الاقتصادية للدول النامية المثقلة بالديون و التي بلغ عددها آنذاك 15 دولة و على سياسة البنوك في تقديم القروض بما يؤدي إلى تحقيق النمو . ويقضي المشروع بإجراء تعديلات جوهرية في السياسة الاقتصادية للدول النامية و إعطاء صندوق النقد الدولي دورا رئيسيا في إيجاد الحلول و زيادة القروض المقدمة من البنك الدولي و بنك التنمية الداخلي الأمريكي بحوالي 50% و بقيمة 9 مليار دولار ، ولذا سميت هذه الخطة بـ (بيكر 9) . واقترح أيضا برنامج مدته ثلاث سنوات للفترة من 1988-86 . بعد أن تزايد عدد الدول المدينة التي تحتاج إلى مساعدات عاجلة لتوسيع إقراضها من البنوك التجارية لتبلغ هذه القروض 20 مليار دولار أطلق عليها بخطة بيكر المعدلة (بيكر 20) . وبعد عام و في اجتماع مشترك آخر للصندوق و البنك اقترح بيكر نهجا مركبا اعتقد أن يساعد في التخفيف من عبء الدين الخارجي على الدول المعنية .

(1) أستاذ بلعور. أثر المديونية الخرجية في الاقتصاديات الانتقالية على الاستثمار. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر . سكيكدة 9-10/12/2003
(2) عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 87-88 .

و يعتبر مشروع بيكر مشجع لتدوير الأرصدة إلى الدول الأقل تقدما من البنوك الدائنة⁽¹⁾ .
لم يلقى هذا المخطط استجابة من طرف المؤسسات المعنية بتطبيق هذا المخطط و ذلك لعدم توفرها على المصادر المالية اللازمة لتلبية طلب القروض الجديدة ، و بشكل عام فإن القروض التجارية الوحيدة التي منحت تتمثل في القروض المحددة لأهداف معينة إذ اعتبرت البنوك التجارية نفسها ملزمة بقديمها و ذلك في مجال إعادة تركيب المديونية بهدف منع تلك الدول من الامتناع عن الدفع . و لقد بقي مشروع بيكر حتى عام 1988 في استراتيجية الدول الصناعية الدائنة على الرغم من اعتباره فاشلا كون أنه لم يهتم بتخفيض المديونية كما أن حجم القروض الجديدة كان أقل من الفوائد المستحقة⁽²⁾ .
2- مشروع برادي⁽³⁾:

بعد مرور أربع سنوات على خطة بيكر ، وفي ماي 1989 قدم خليفته نيكولاس برادي ثاني محاولة لحل الأزمة ، حيث حاول المشروع تفادي النقص و المآخذ التي وجهت إلى مشروع بيكر إذ دعا إلى دعم عملية تخفيض الدين على أساس حالة بحالة أي أن تقدم البنوك قروض جديدة للدول المدينة كما اقترح إجراء تخفيض على حجم المديونية القديمة و ذلك من خلال الإتفاقيات الطوعية التي تتفاوض عليها الدول النامية مع دائنيها من البنوك الخارجية . وترتكز مبادرة برادي على أربع أركان رئيسية هي :

الركن الأول : منح تأجيلات مؤقتة لمدفوعات الفوائد و إعادة دفع المبالغ الرئيسية للقروض و ذلك من خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات و اقترح أيضا تحويل جزء من الديون إلى سندات طويلة الأجل وبضمانة دولية و كذلك إعادة شراء الديون من قبل المدينون أنفسهم و بمساعدات تقدم لهم من المؤسسات الدولية و الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة .

الركن الثاني : مطالبة الدول الدائنة لإيجاد حلول للتخفيف من العقبات المحاسبية و الضريبية على البنوك التجارية التي تشتبك في خطط تخفيض الدين .

الركن الثالث : زيادة مساهمة المؤسسات الدولية في عملية تخفيض الدين على أن تبرز موارد البنك الدولي بزيادة رأسماله ليصل إلى 75 مليار دولار و أن يستخدم صندوق النقد الدولي موارده المتوافرة فضلا عن مطالبة دول الفائض بالمساهمة في تمويل الخطة .

الركن الرابع : ضرورة عزل المسحوبات المقررة ضمن برامج صندوق النقد الدولي من إدارة الحسابات الختامية للبنوك الخاصة ليكون بمقدور الصندوق و الدول المدينة السير قدما في تنفيذ برامج التكيف في حالة عدم وجود إلتزامات مسبقة من قبل هذه البنوك للمساهمة في تمويل إعادة الجدولة أو تخفيض الديون أو جمع النقود الجديدة ، أي لا تكون هناك قروض جديدة من البنوك التجارية . وتجدر الإشارة إلى أن

(1) - عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 88-89 . -

- د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي . مرجع سابق . ص 321 -

(2) د/ الهادي خالدي . المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي . بوزريعة: دار هومة . 1996 . ص 161

(3) - عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 89-90 .

- د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي . مرجع سابق . ص 322-323 .

- د/ الهادي خالدي . مرجع سابق . ص 167-171

الدول المدينة التي تقبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ستحصل بموجب هذا المقترح على تسهيلات لمدفوعات الفائدة تصل إلى 3 سنوات لكافة أنواع قروضها إضافة إلى شطب 3% من أصل الدين سنويا خلال تلك الفترة .

و لهذا تعد هذه المبادرة تقدما ملموسا في إدارة مشكلة الديون الخارجية للدول النامية .

3- خطة ميزاو⁽¹⁾:

قدم وزير المالية الياباني كيتي ميزاوا في عام 1987 خطة تقوم على ثلاث عناصر هي :

أ- تحول الدول النامية جزءا من ديونها الخارجية إلى سندات بضمان أصل الدين عن طريق حق إمتياز على إحتياطات صرفها و عوائد التصرف في الأصول التي تملكها السلطات العامة فيها .
ب- إعادة جدولة ما تبقى من الدين بفترات سماح تصل إلى 5 سنوات و ذلك بتخفيض مدفوعات الفائدة أو إيقافها أو حتى الإعفاء عنها ، وأولها مستحقات اليابان .

ج- تزيد المؤسسات الثنائية و المتعددة الأطراف إقراضها للدول التي تنفذ الخطوتين أعلاه ، مع ضرورة الاعتماد على برنامج إصلاح إقتصادي تحت رقابة الصندوق و البنك الدوليين و تنفيذ تجارب بعض الدول المدينة التي طبقت هذه الخطة أن بعض الدول المتقدمة تنازلت فعلا عن ديونها لأقل الدول المدينة دخلا .

4- إقتراح ميتران⁽²⁾ :

إقترح الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران عام 1986 في إحدى المؤتمرات الدولية خطة تقوم على تأسيس صندوق داخل صندوق النقد الدولي خاص بالدول المدينة المتوسطة الدخل ، يتولى ضمان دفع الفائدة المستحقة على بعض القروض التجارية التي حولت سابقا إلى سندات مضمونة من قبل الصندوق ، شريطة أن توافق الجهات الدائنة على إجراء خصومات كبيرة على قيمة مستحقاتها و تخفيض معدلات الفائدة يرافق ذلك برنامج إصلاح إقتصادي برعاية صندوق النقد و البنك الدوليين . أما بالنسبة للدول الأقل دخلا فقد إقترح لحل ديونها الخارجية إعفاء ثلث تلك الديون المستحقة و إعادة جدولة الباقي و إضافة إلى ذلك فقد قرر إطالة أجل إستحقاق الديون مع توحيد الديون بأسعار السوق ولمدة أقصاها 25 عام ، إضافة إلى التوحيد بأسعار فائدة أقل ، بشرط أن تتخفف هذه الأسعار لأقل من النصف و لفترة سداد أمدها 15 عاما .

لكن بموازاة التطور الذي فتحه مقترح الرئيس ميتران كان هناك ما يسمى بالسوق الثانوي لسندات الديون . وقد ظهرت هذه السوق منذ سنة 1982 و أصبحت فاعلة حقا منذ عام 1984 . وتتلخص الفكرة في لجوء البنوك التجارية دولية النشاط لكي تتمكن من تقليص مخاطر ديونها المفرطة التي أعطيت إلى البلاد النامية ، إلى طرح بيع سندات المديونية الخاصة ببعض الدول النامية في سوق ثانوي للديون بأسعار

(1) عرفان تقي الحسني. مرجع سابق . ص 90-91 .

(2) - عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 91-92 .

- محمد بن علي العقلا. مرجع سابق. ص 58.

خصم مغرية من القيمة الاسمية للسندات . و قد ساعدت هذه التقنية في ظهور ما يسمى بتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات كوسيلة للتخفيف من المديونية . هذا إضافة إلى وجود حلول أخرى والتي تتمثل في (1) :

5- تحويل الديون إلى استثمارات :

من ضمن الحلول المطروحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية تحويل الدين إلى استثمارات debt equity swaps و هو إقترح كان أول من تقدم به الإقتصادي آلان ملتزر ، و الذي يرى أن معظم الدول المدينة تمتلك فيها الحكومات من خلال قطاعها العام كثيرا من المشروعات و الطاقات الإنتاجية الهامة ، ونظرا لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات فإن هذه البلاد تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات و إدارتها على أسس تجارية سليمة ، تدر عوائد اقتصادية معقولة ، وبهذا الشكل يعتقد أنصار هذا الاقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلاد و تخفيف عبء ديونها ، وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية ، وتصبح هناك مشاركة بين الدائنين و المدينين في تحمل المخاطر(2) .

و عموما العملية تقتضي طرفا ثالثا هو المستثمر الذي قد يكون شركة خاصة في إحدى الدول المتقدمة ولكن غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات حيث يقوم بشراء الدين من البنك بالعملة الصعبة بحسم معين ثم يتحصل من البلد المدين على مقابل المبلغ الذي دفعه بالعملة المحلية و لكن بحسم أقل ، وبفضل هذا المبلغ يشتري المستثمر أجزاء من شركات محلية في إطار عمليات الخوصصة (3) . أو يشتري أسهم محلية أو مشروع حكومي.

ومن هذه الطريقة نفهم أن تحويل الدين إلى استثمار يمكن أن يتم بنوعيه مباشر و غير مباشر حيث يمكن للمستثمر أن يستثمر الأموال التي استبدلها بالعملة المحلية أسهم محلية ، كما يمكنه أن يشتري حصصا من شركات المحلية . وتعتبر التجربة الشيلية سنة 1985 من أبرز التجارب فيما يخص تحويل الدين نظرا إلى المبلغ المعتبر الذي طالته إجراءات العملية . فخلال ثلاث سنوات و نصف تم تحويل 4.2 مليار دولار أي ما يمثل 2.9% من الديون متوسطة و طويلة الأجل (4) .

ومن أمثلة تحويل الدين إلى أسهم تجربة الشركة اليابانية للسيارات NISSAN التي نظمت عام 1986 صفقة لتوسيع عمليات فرعها في المكسيك ، حيث اشترت هذه الشركة بمساعدة جهة استثمارية ما قيمته 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار ، وسددت

(1) http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/aadib_dettes.htm.02/09/2005

(2) عبد الكريم يحي بروقات و فيصل بوطيبة إشكالية تحويل الدين الخارجي. ملتقى دولي حول جامعة باجي مختار غابة 7- 2004/12/8

(3) المرجع الأخير.

(4) المرجع الأخير.

- عرفان تقي الحسني. مرجع سابق . ص 92
- د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي. مرجع سابق. ص 325.

شهادات الدين في بنك المكسيك المركزي . حصلت مقابلها على 54 مليون دولار بالبيزو المكسيكية وبسعر الصرف الرسمي . وهكذا وصفت هذه الصفقة كنموذج لدراسة طريقة تحويل الدين إلى أسهم⁽¹⁾ و استخدمت هذه الطريقة لتشجيع نوع من مشاريع حيث سمحت بعض البرامج للمنظمات الإنسانية بإعادة شراء المديونية و استخدام العائد في المجالات الخيرة في الدول المدينة . كما استخدمت أيضا للحفاظ على البيئة ، وذلك عندما اشتدت المطالبة بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية و حماية البيئة . ولهذا استخدم هذا الأسلوب حيث تخصص جزء من المديونية ليستخدم في المشروعات التي تعمل على حماية البيئة . ولقد وقعت أول اتفاقية في بوليفيا عام 1987 عن طريق جمعيات خاصة نشأت في الدول الأكثر تقدما بهدف حماية البيئة . وعلى الرغم من نقص استخدام هذا الأسلوب إلى أنه يتوقع له النمو في المستقبل و ذلك لكونه يساعد على التخفيف من المديونية و يؤمن حصول الدائنين على أموالهم كما يساهم في حماية البيئة و الحفاظ عليها⁽²⁾ .

و لكن هذه الطريقة تضطر البنوك المركزية للدول المدينة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة وذلك عن طريق الإصدار الجديد الذي يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بها و لهذا اقترح للحد من التضخم أن تقوم الدولة المدينة بإلغاء أثر عملية المبادلة و ذلك عن طريق إصدار و بيع سندات حكومية في السوق المحلية بمعدلات فائدة مغرية ، إلا أن البعض يشكك في قدرة الأسواق المحلية على شراء السندات المقترح إصدارها .

6- إعادة شراء الديون :

أي قيام الدولة المدينة بشراء دينها الأصلي بخصم ، حيث لا تمانع البنوك في بيع حقوقها تلك إلى الدول المدينة خاصة أنه ليس لديها الضمان للحصول عليها . و لذلك كلما قلت الثقة في الحصول على الدين كلما انخفضت قيمة تلك القروض عن قيمتها الحقيقية . فمثلا قامت بوليفيا في عام 1988 بشراء 40% من دينها الأصلي المعلق البالغ آنذاك 335 مليون دولار بمتوسط خصم 89% أي بنسبة 11% من القيمة الاسمية للدين ، كذلك قامت تشيلي بشراء ما قيمته 229 مليون دولار من دينها التجاري بخصم يبلغ 44% و يتم سداد قيمة الدين المعاد شراءه نقدا أو عن طريق مقايضته بأسهم لشركات القطاع العام و الخاص في البلد نفسه ، وهنا ستتحول الديون إلى حقوق ملكية . ومع ذلك فإننا نتساءل كيف تتمكن دولة فقيرة تعاني مجموعة من المشكلات الاقتصادية الحادة أهمها ندرة النقد الأجنبي من تدبير الأموال لشراء ما عليها من ديون ولهذا قد تقوم هذه الدول بطلب قروض جديدة لشراء دينها القديم و لهذا تعتبر هذه الطريقة مجرد عملية تأجيل ظرفي للظاهرة . كما يرى البعض أنه إذا توفرت لدى هذه الدول المدينة بعض

(1) د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي . مرجع سابق . ص 325 .
(2) - د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي . مرجع سابق . ص 326 .
- د/ الهادي خالدي . مرجع سابق . ص 162-163 .

الأرصدة من النقد الأجنبي فالأفضل أن تستخدمها في تسديد الفوائد و الأقساط و ذلك حتى لا تسوء سمعتها الدولية ، كذلك إذا أشبع أن الدولة بصدد شراء ديونها فهذا كثيرا ما يؤدي تلقائيا إلى ارتفاع أثمان الديون⁽¹⁾ و تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادي Kenen قد دعا إلى مشاركة الدول الصناعية المتقدمة في تأسيس الشركة الدولية لخصم الديون بحيث تكون مستقلة عن صندوق النقد و البنك الدولي لتتولى تسهيل وتمويل عمليات خصم الدين مقابل إصدار التزامات بهيئة سندات مثلا تقدمها إلى البنوك الدائنة للدول المدينة إزاء الديون المضمونة من قبل الحكومات و يمتد أجل هذه السندات لأكثر من سنة ، ولا تشمل الديون قصيرة الأجل⁽²⁾.

و يمكننا استنتاج أنه الرغم من أن طريقة إعادة شراء الدين تخلص الدول المدينة من ديونها التي تضغط عليها و بسعر أقل من قيمته الأصلية إلا أنها تورطها في دين جديد الذي يستهلك الرصيد الذي حققته من النقد الأجنبي و الذي كان من الأرجح استخدامه في تسديد فوائد وأقساط ديونها هذا إن اشترت دينها نقدا أما إذا قامت بمقايضته بأسهم لشركات قطاع عام أو خاص فإنها ستتخلص من دينها مبدئيا وتستفيد من الخبرة الأجنبية إلا أنها سوف تواجه مشكلة تحويل الأرباح إلى الخارج ، فيتضرر ميزان المدفوعات وتلجأ إلى الاقتراض مجددا.

7- طريقة تبادل المستحقات : أي استبدال الدين القائم بصكوك دين آخر كالسندات مع وجود ضمانات⁽³⁾ وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة تسديد المديونية وفق سندات تخلي و هي تقنية حديثة لضمان الدفعات المستقبلية للمديونية و تقليص حجمها و تتكون هذه الطريقة من قائمة سندات تخلي مضمونة الدفع تحل محل الديون الحقيقية ، ويمتاز هذا الميكانيزم بالتعقيد إلا أنه يسمح بشكل رئيسي للدائن بأن يقوم بالتبديل لدين قديم مقابل سندات ذات فائدة ضعيفة أو معفاة من الفائدة لكن التسديد مضمون من قبل بلد وسيط في العملية يؤدي دور الكفيل. ولقد استخدمت هذه الطريقة في المكسيك عام 1988⁽⁴⁾.

و تعتبر هذه الطريقة ضمان للدولة الدائنة لتحصيل مستحقاتها كما تفيد الدولة المدينة من تقليص سعر الفائدة المستحقة .

8- طريقة تخفيض خدمة الدين أو سندات الخروج :

هي سندات الخروج تلجأ إليها البنوك الصغيرة التجارية التي لا تريد الاستمرار في منح قروض جديدة للدول النامية . و هي في ذلك تختلف عن البنوك الكبرى التي تشترك في القروض الاضطرارية التي ينظمها صندوق النقد الدولي. و في هذه الحالة تقوم البنوك بتحويل قروضها (مستحقاتها القديمة) إلى سندات بسعر فائدة منخفض و آجال وفاء طويلة ثم تبيع هذه السندات بخصم كبير ، الأمر الذي يمكنها من

(1) - د/ محمد عبد العزيز عجمية و د/ محمد علي الليثي. مرجع سابق. ص 324

- د/ الهادي خالدي. مرجع سابق. ص 163.

(2) - عرفان تقي الحسني. مرجع سابق. ص 93.

(3) المرجع السابق. ص 93.

(4) د/ الهادي خالدي. مرجع سابق. ص 164.

الخروج من هذه الحلبة . وفي نفس الوقت تستفيد الدول النامية من الشروط التساهلية لسندات الخروج ، وقد طبقت فكرة سندات الخروج هذه في الأرجنتين ، حيث سمح للبنوك الصغيرة بتصفية مراكزها في حدود معينة⁽¹⁾ .

لكن هذا الأسلوب محدود الأثر إذ أنه لا يمس النسبة العظمى من الديون المستحقة للبنوك الدولية .

9- طريقة تخفيض سعر الفائدة ووضع حد أقصى للفوائد المستحقة :

لقد أصبحت مدفوعات الفوائد تلتهم نسبا متزايدة من حجم الاقتراض السنوي الجديد للدول النامية ، وهذا ما سبب لها مشاكل عدة هذا بالإضافة إلى تعويم سعر الفائدة المستحقة الذي أدى إلى تغيير عبء الفوائد ارتفاعا و انخفاضا تبعا للتغير في السعر البيئي أو السعر الممتاز و لهذا وضعت العديد من المقترحات للتخفيف من هذا العبء الشديد مع ضمان تسديد الفوائد . و من بين هذه المقترحات وضع سقف للمدفوعات الفائدة ، والذي يتخذ صوراً متعددة ، فقد يكون في صورة اتفاق على متوسط سعر الفائدة إذا زاد سعر السوق عن هذا المتوسط فإن المستحقات فيما يجاوز السقف تضاف إلى أصل الدين . وإذا انخفض سعر السوق عن المتوسط فإن المستحقات فيما يجاوز السقف تضاف إلى أصل الدين . وإذا مدفوعات الفائدة المؤجلة . فإذا بقي جزء من المدفوعات المؤجلة بعد ذلك فإنه يدفع في فترة استحقاق جديدة تضاف إلى أجل الوفاء الأصلي . وبهذا تتغير آجال الاستحقاق بدلا من التغير في أقساط الدين . وقد يتخذ حد أقصى لما يدفعه المدين في خدمة الدين مع تنازل الدائن عما يزيد عن هذا الحد ، أو أن تتولى هيئة دولية أو البنوك المركزية في الدول الدائنة تمويل دفع الفرق للبنوك التجارية ، وقد يتخذ صورة التزام من الدائن بتقديم قروض جديدة إضافية لتعويض الزيادة المتفق عليها أي رسملة الفوائد و هنا تتحول الفوائد إلى أصل الدين المتراكم⁽²⁾ .

وحسب الباحثة زينب حسن عوض الله هناك من يقترح عمل تسهيل تمويل تعويضي بصندوق النقد الدولي ، يخصص للبلاد المدينة للسحب منها عند ارتفاع أسعار الفائدة . كذلك يرى البعض أنه بالنسبة للقروض الجديدة ينبغي على المقرضين أن يقبلوا أسعار فائدة تقل عن أسعار الفائدة بالسوق . مقابل تملكهم لحصة- معادلة للفرق- في ملكية المشروعات الموجودة بالدول المدينة و هناك من ينادي بضرورة تزايد القروض المشتركة التي ينظمها البنك الدولي لتمويل حالات إعسار دفع الفوائد⁽³⁾ .

10- كفالة دافعي الضرائب⁽⁴⁾ :-

و في هذه الطريقة حسب ما يقول الكاتب محمد عبد العزيز عجمية اقترح أن يقوم دافعوا الضرائب في الدول الدائنة بتعويض البنوك الدائنة عما أصابها من ضرر نتيجة لموقف الدول المدينة . لكن هذا الاقتراح لقي ترحيبا من كل من الدول المدينة و البنوك الدائنة . إلا أنه لقي عكس ذلك من طرف دافعي الضرائب

(1) د/ زينب حسين عوض الله . مرجع سابق . ص ص 268-270

(2) المرجع السابق . ص 269

(3) المرجع السابق . ص ص 269-270

(4) د/ محمد عبد العزيز و د/ محمد علي الليثي. مرجع سابق . ص ص 326-327

في الدول الدائنة الذين عارضوا هذا الاقتراح على أساس أن البنوك شأنها شأن المشروعات المتعثرة ، فطالما أن قراراتها لم تكن سليمة فعليها تحمل نتائج أعمالها و يضيف دافعوا الضرائب أن مثل هذه البنوك ليس لها الحق في الحصول على مساعدة الدولة لأنهم يقتطعون جزءا من المساعدات التي يتعين أن توجه للدول الأشد فقرا.

الفرع الثاني : المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة

قدمت الدول النامية مقترحات عدة لحل أزمة مديونيتها الخارجية وذلك من خلال تحسين مبادرات الأطراف الدائنة ذاتها ، وابتكار مقترحات جديدة . وسنتطرق لأهمها فيما يلي :

1- إعادة جدولة الديون :

تعد هذه إحدى السبل التي تلجأ إليها الدول التي تصادف مشاكل في الوفاء بخدمة دينها الخارجي في الأجل المحددة (1). إضافة إلى تدهور في حصيلتها صادراتها ، تفرض عملية إعادة ترتيب شروط سدادها بمعنى تأجيل و تمديد مدة تسديد الأقساط و الفوائد المستحقة أو التي تستحق السداد من أصل القرض لمدة محدودة و بشروط جديدة ، وتبدأ إعادة الجدولة بإعلان من الدولة المدينة تطلب فيه وقف خدمة دينها ودخولها في مفاوضات مع الدول الدائنة ، تهدف إلى تأجيل فترة سداد الدين (2) .

و عملية إعادة الجدولة ليست بالأمر اليسير أو الهين ، فهي تنطوي على كلفة و على شروط مجحفة وهي لا تعدو أن تكون تأجيلا لدفع فاتورة الحساب لفترة قادمة (3) . و تكون إعادة جدولة الديون إما بعقد اتفاق مباشر بين الدول المدينة و الدول الدائنة يحدد من خلاله شروط إعادة الهيكلة كما يمكن اللجوء إلى ما يسمى بنوادي الدائنين أين يتم إعادة جدولة الديون الرسمية في إطار نادي باريس و التجارية في إطار منتديات أخرى مثل نادي لندن ، على أن الدائنين لن يوافقوا على الجدولة إلا بعد قيام الدول بإبرام اتفاقية للتثبيت مع صندوق النقد الدولي و يتم بمقتضاها تنفيذ شروط و مطالب الإصلاح الاقتصادي التي يطلبها في المقابل (4). و يهدف برنامج الإصلاح الذي يقترحه صندوق النقد الدولي إلى توازن الميزانية العامة و الميزان التجاري و ذلك للحد من التضخم و تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي ، ويتناول البرنامج مجموعة من السياسات و التوجهات الاقتصادية و الاجتماعية ، و تنصب هذه السياسات على التجارة الخارجية و الإنفاق العام و السياسة الاستثمارية ، حيث تتعهد الدول المدينة بتنفيذ هذه السياسات و تتلخص تعهداتهم في مجالي التجارة الخارجية و سياسة الإنفاق العام بتخفيض سعر العملة المحلية ، والعمل على نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية و إلغاء القيود المفروضة على الواردات ، أما سياسة الإنفاق العام فيجب أن تركز على التخفيف التدريجي في عجز الموازنة من خلال خفض الإنفاق العام و إلغاء

(1) عرفان تقي الحسني. مرجع سابق. ص 94 .

(2) - د/يسام الحجار. مرجع سابق . ص 173 .

- عرفان تقي الحسني . مرجع سابق. ص94.

(3) د/ زينب حسين عوض الله . مرجع سابق . ص 270.

(4) المرجع السابق. ص 262.

الدعم السلعي و تخفيض حجم التوظيف في المؤسسات العامة ، ووضع حدود عليا لما يتوجب على الحكومة أن تأتمنه في النظام المصرفي⁽¹⁾ .

أهداف عملية إعادة الجدولة الديون⁽²⁾ : تتلخص في نقطتين رئيسيتين هما :

أ- تمكين البلد المدين في التغلب على النقص الحاصل في السيولة الناجمة عن عجزه في الإيفاء بالتزامات خدمة ديونه المستحقة أو التي ستستحق في الأمد القصير .

ب- فسح بعض الوقت وإعطاء فرصة مناسبة للبلد المقترض للقيام بتصحيح هيكل اقتصاده الوطني ذات الآثار طويلة الأجل و تحسين أوضاعه الداخلية .

عناصر عملية إعادة الجدولة⁽³⁾ : لا بد لأي بلد يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية أن يكون مستعدا للقيام بما يلي :

أ- توضيح المجالات التي تستخدم بها القروض

ب- توضيح احتياجات الجارية للبلد المدين و أهميته لا سيما في حقل تسديد الديون القائمة

ج- التوقعات المستقبلية حول إمكانية البلد المعني على الخروج من الأزمة المالية التي تجبره على طلب إعادة جدولة ديونه .

د- الإجراءات العملية المستخدمة في تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني

و- الخطوات التي تتخذ مع جميع المقترضين عامة كشروط مهم في العملية .

وقد تقود إعادة الجدولة إلى ارتفاع كلفة الدين ، وإلى عدم التقدير بدقة المبلغ الذي سيرفع فعلا في فترة التأجيل لأن أسعار الفائدة قد تكون معومة فتتقلب الحلول إلى مشاكل إضافية تدخل الدول في حلقة مفرغة⁽⁴⁾

سوف نتطرق الآن إلى نادي باريس و نادي لندن كوسيطين في مفاوضات إعادة الجدول :

نادي باريس⁽⁵⁾

تأسس نادي باريس في عام 1956 عندما عجزت الأرجنتين عن خدمة ديونها . و هو نادي ليس له صفة رسمية ، ويمثل النادي منبرا تعالج من خلاله قضايا إعادة جدولة القروض الممنوحة و المضمونة من طرف حكومات الدول المدينة ، أما اقتراجه بمدينة باريس لأنه جرت العادة أن تعقد الاجتماعات بها ومن ثمة نسب النادي إليها ، و يسعى هذا النادي إلى ضبط الطرق و الوسائل الكفيلة لاستخدام و معالجة الديون الحكومية أو تلك المقدمة من طرف مؤسساتها أو حتى التي يقدمها المقرضين الخواص ، ولكن بضمان الحكومات التي ينتسبون إليها . ولهذا تلجأ له الدول المدينة لتخفيض ديونها و لكن إجراءات

(1) د/ بسام الحجار . مرجع سابق . ص 173-174

(2) د/ عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 95

(3) عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 95-96

(4) أستاذ بلعور . أثر المديونية الخارجية في الاقتصاديات الانتقالية على الاستثمار . المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر . سكيكدة 9-10/12/2003

(5) - عبد القادر رزيق مخادمي . الحوار بين الشمال و الجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع. 2004. ص 137.

- عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 96 .

- د/ الهادي خالدي . مرجع سابق . ص 174 .

تخفيض لا تبدأ إلا إذا بين المدين أن وضع ميزان مدفوعاته سيسمح له بأداء التزامات دينه الخارجي بعد تطبيق السياسات التصحيحية .

ويعد النادي مجموعة مخصصة دون عضوية ثابتة أو ميثاق تنظيمي و جرت العادة أن تقوم الخزانة الفرنسية بأعمال الأمانة ومسؤول كبير فيها يتولى رئاسة النادي كذلك يحضر اجتماعات إعادة الجدولة مراقبون من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة OECD إضافة إلى ممثلين من منظمة الـ UNCTAD.

و تشمل عملية إعادة الجدولة في إطار نادي باريس الفوائد و الدين . وعادة ما يكون تثبيت الدين المطلوب إعادة جدولته من 12-18 شهرا يسدد خلال فترة 8-10 سنوات . أما مدفوعات الأقساط فتسدد كل نصف عام بعد فترة سماح تمتد من 3-5 سنوات ، وغالبا ما تتزامن فترات التثبيت المحددة من قبل النادي مع ترتيبات الصندوق و بعد هذه المفاوضات تستأنف اتفاقات ثنائية ما بين البلد المدين و الدول الدائنة الموقعة على تخفيف الدين .

نادي لندن :

وهو هيئة خاصة توازي نادي باريس و يعمل على إكمال دوره من خلال التفاوض مع مجموعة البنوك التجارية الدولية الدائنة أي أنه يتعلق بالقروض الخاصة – التجارية- من حيث إعادة جدولتها بشروط لا تختلف كثيرا عن نادي باريس.

و تجري المفاوضات عادة في لندن ، ويمكن اعتبار سنة 1976 سنة تأسيسه حيث عقد أول اجتماع لمعالجة مشاكل المدفوعات للزائير. و يتراوح عدد البنوك التي تشترك في هذا النادي من 5-20 بنك . ولا يتم الاتفاق مع الدولة المدينة إلا بعد موافقة بنسبة عالية من المقرضين التي يجب أن تتراوح بين 90-95 وفي هذا السياق ينتهج نادي لندن خطوات نادي باريس أين يشترط إبرام اتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولي وذلك قبل إبرام إعادة جدولة الديون ، وعموما نادي لندن لا يجدول المدفوعات ذات الفوائد بل تقوم بالموافقة على تقديم قروض لإعادة الهيكلة وذلك في إطار عملية إعادة الجدولة ، و يتم توزيع ذلك تبعا لنسب قروضهم للدول المجدولة (1) .

2- مقترح كوبا :

قدم الرئيس الكوبي فيديل كاسترو مقترحا لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية فكاسترو يعتقد أن جميع الحلول السابقة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية قد فشلت و حان الأوان لإنهاء الأزمة من خلال إلغاء الديون بدلا من محاولة تأجيلها أو تخفيفها بوصفها حولا مسكنا للألم لا تحل جذورها ، على أن يتم ذلك من خلال تشكيل اتحاد الدول المدينة الذي يمكن أن يطالب بالمقترح المذكور تحقيقا لمصالح جميع الأطراف .

(1) - عرفان تقي الحسني . مرجع سابق . ص 97.
- د/ الهادي خالدي . مرجع سابق . ص 181.

إضافة إلى ذلك اقترح كاسترو تخصيص جزء من الموارد التي توجه لتكديس الأسلحة التي توعد بحروب مدمرة لإلغاء هذه الديون بشكل منظم⁽¹⁾.

3- إعلان قرطاج⁽²⁾:

وقعت إحدى عشرة دولة مدينة في أمريكا اللاتينية من خلال الاجتماعات الوزارية التي عقدت في العامين 1984-1985 على الإعلان الذي يتضمن ثلاث جوانب رئيسية هي :

أ- الإعلان السياسي : و مفاده مسؤولية الجهات الدائنة و المدينة معا في تقاوم أزمة المديونية و تأتي المعالجة من خلال الاتفاق على إطار عام لوضع منهج للسياسات المتبعة لتخفيض أعباء الديون في الدول المدينة ، و بمشاركة الدائنين لضمان نجاح جهود التكييف .

ب- مقترحات لسياسات محددة : وتتألف من إجراءات تخفيضات ملموسة في أعباء مدفوعات خدمة الديون وخاصة معدلات الفائدة السائدة في الأسواق الدولية أو من خلال توسيع تسهيل التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي و زيادة عنصري الهبة و المنحة في القروض الرسمية المقدمة أو تأجيل من جزء من مدفوعات الفائدة للدول المثقلة بالديون إضافة إلى تحسين شروط إعادة جدولة الديون بما يتناغم مع قدرة هذه الدول على النمو و مع حصيلتها من الصادرات .

ج- المسائل التنظيمية : و هي عمل آلية لعمليات تبادل المشورات و الآراء و المعلومات و الخبرات بين هذه المجموعة و توسيع نطاق عضوية لبقية القارة .

وقد طالب هذه الدول بضرورة تنفيذ فكرة إنشاء كارتل دولي يدعى ببنادي المدينين على غرار نادي باريس لجعله الأساس الذي تنطلق منه المواقف الجماعية لهذه الدول في مفاوضات إعادة جدولة ديونها والتصدي للشروط القاسية التي يفرضها الدائنون عادة .

(1) عرفان تقي الحسني .مرجع سابق. ص 97-98.

(2) المرجع السابق. ص 98-99.

المبحث الثالث : المديونية الخارجية للجزائر

المطلب الأول : أسباب أزمة المديونية الخارجية الجزائرية و آثارها

الفرع الأول : الأسباب الداخلية و الخارجية

هناك عدة أسباب أدت إلى تفاقم أزمة المديونية في الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعاني الأزمة، ويمكننا تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية و المتمثلة في :

1- الأسباب الداخلية :

1-1 ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر : ويتجلى ذلك في الخطط التنموية الطموحة التي شهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات و نموذج التصنيع المعتمد آنذاك (نموذج الصناعات المصنعة) و ما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية ، حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52.5% من إجمالي الناتج المحلي الخام لعام 1979 ، وهو يعتبر من المعدلات المرتفعة التي حققت في عدد محدود من دول العالم⁽¹⁾.

فلقد أخذت الدولة الجزائرية باللجوء إلى القروض الخارجية عندما رسملة خططها التنموية و خاصة وأن راسمو السياسة الاقتصادية للجزائر لفترة السبعينات وجدوا أنه من أجل النهوض بالاقتصاد و تجاوز التخلف يجب رصد استثمارات ضخمة و تبني نموذج رائد للصناعة لذلك أعطوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار ، اعتقادا منهم أنه كلما كانت هذه المعدلات مرتفعة كلما كانت حظوظ النجاح أكبر في تحقيق تطور سريع دون أن يأخذوا بعين الاعتبار النتائج التي تنجم عن هذا الاستثمار ، سواء كانت مباشرة ، كنمو الدخل الوطني و زيادة الادخار و الصادرات... إلخ ، أو غير مباشرة متمثلة في ما تحدثه من ارتباطات أمامية و خلفية بين قطاعات و فروع الاقتصاد الوطني ، كما أنهم لم ينتبهوا إلى أن الجهاز الإنتاجي المقام يعتبر جهازا تابعا للخارج . ذلك كون عملية تشغيله تعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع الأولية و السلع الوسيطة ، وقطع الغيار اللازمة للصيانة ، وهذا ما جعل نسبة الممون الأجنبي في الاستثمارات الوطنية من أعلى النسب في البلدان العربية ، و هو ما انعكس بالتالي في زيادة حجم المديونية .

كما كان من أسباب تفاقم المديونية الخارجية بالجزائر هو عدم التحكم في عملية استيراد المواد الأولية و السلع الوسيطة سلع التجهيز و المساعدة التقنية و عدم خضوع هذه العمليات لأية دراسة مسبقة أو رقابة مما أدى إلى تضاعف قيمة الواردات الاستثمارية و تبذير العملة الصعبة هذا ما حمل الاقتصاد الجزائري خسائر فادحة زاد من مديونيتها .

كما كان لعمليات الاستثمار الضخمة و ما رفقها من توسيع الجهاز الإداري الذي تزايدت مصروفاته بصورة غير معقولة دور في تزايد المديونية الخارجية للجزائر .

(1) الهاشمي بوجعدار. " أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها و آثارها". مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12، قسنطينة، 1999. ص 98-99.

كما أن التأخير الذي حصل في تنفيذ الاستثمارات عن موعدها قد شكل عاملا هاما في تزايد المديونية حيث أدى تأخر تنفيذ الاستثمارات إلى مضاعفة قيمتها و بالتالي ارتفاع التكاليف النهائية للبرامج الاستثمارية الأمر الذي زاد الاختلال المالي الخارجي للجزائر ولجوءها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية كما كان التهاون في دراسة مدى فعالية تلك المشاريع و جدواها نظرا لضعف الأجهزة و سوء تنظيمها وتسييرها دورا هاما حيث لم تستطع الدولة التكفل بتلك الاستثمارات الضخمة و هذا ما جعل عملية التنمية مكلفة وأدت إلى تزايد المديونية الخارجية و خدماتها .

1-2- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي⁽¹⁾ :

يعتبر هذا العامل من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر ، على الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970 و المتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي ، والمتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية ، وأن لا تكون هناك إمكانية لتمويل الداخلي و أن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمارات المخططة ، إلا أن الذي حصل هو عدم الالتزام بهذه الشروط إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر و غير المنسق لمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية ، وهو ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر. كما أن أصحاب القرار لم تكن لهم رؤية واضحة حول المدى الزمني الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي بحيث يمكن – بعد انقضاء هذا المدى الزمني- التخلص من المديونية الخارجية والدخول في مرحلة التمويل الذاتي ونتيجة لغياب هذه الرؤية فقد ازدادت المديونية الخارجية.

1-3- النمو الديمغرافي المرتفع⁽²⁾ :

لقد ساهم النمو الديمغرافي المرتفع في الجزائر و الذي وصل إلى 3.2% سنويا في تزايد حجم المديونية الخارجية ، حيث تسبب هذا العامل في تزايد الحاجة للغذاء و الصحة و السكن وغيرها من الحاجات التي عجز الاقتصاد الجزائري على تلبيةها بموارده الداخلية و لهذا توجهت الجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لأجل استيراد تلك المواد الضرورية لأجل تلبية الطلب الداخلي عليها . فعلى سبيل المثال عانت الجزائر من فجوة غذائية يصعب سدها بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة بالاقتصاد وذلك بسبب عامل النمو الديمغرافي من جهة و بسبب فشل السياسات الزراعية من جهة أخرى . وعلى سبيل المثال العجز الغذائي التي عانت منه الجزائر و التي تشير إليه البيانات حيث سجلت قيمة الواردات من المواد الغذائية ارتفاعا من 0.326 مليار دولار سنة 1973 إلى 2 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 3.1 مليار دولار عام 1991 و كان من أسباب حدوث هذه الفجوة ، النمو الديمغرافي المرتفع و كذا فشل السياسات الزراعية .

(1) الهاشمي بوجدار. " أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها وأثارها". مجلة العلوم الإنسانية. عدد12. قسنطينة1999 ص100.

(2) الهرجع السابق. ص 100.

لا يمكن اعتبار هذا السبب كافيا لحدوث أزمة مديونية بهذا الحجم لأنه في الأساس الدولة اقترضت من أجل القيام بمشاريع تنموية و ليس من أجل الاستيراد غلا أن المشاريع المخططة و الخطة التنموية لم تحقق النجاح المرجو منها.

إلا أن هذا السبب بحسب رأي لا يعتبر كافيا لإحداث مشكلة المديونية التي تعاني منها البلاد فالأسباب الأخرى أقوى من هذا السبب الذي يعتبر عامل إضافي مساعد فقط على تدهور الوضع الاقتصادي. كما كان لارتفاع الواردات من الأدوية و الأجهزة الطبية دورا مهما حمل الجزائر أعباء إضافية لمديونيتها الخارجية .

1-4 ضعف نتائج الاستثمار الوطني : لقد سجل الاستثمار في مختلف قطاعات و فروع الاقتصاد

الوطني التي انسابت إليها القروض الخارجية نتائج ضعيفة و غير مشجعة إذ تساهم تلك الاستثمارات في معدلات رفع النمو الاقتصادي و زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج و التصدير . يمكننا إعطاء صورة عن ضعف تلك النتائج من خلال الجدول (1) التالي :

الجدول (1) : يبين اتجاه معدلات النمو المتحققة في الاقتصاد الوطني للفترة 1989-1992

البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج الداخلي الخام (P.I.B)	3.1+	1.3-	0.2+	2.9+	2.1-	0.9-	3.8+	3.3+	1.2+	4.6+
الصناعة	3.7-	0.6	-2.9-	0.6+	1.3-	4.4-	1.4-	7.9-	3.9-	4.6+
الزراعة	12.5	9.3-	23.0	4.8+	3.7-	9.0-	15.0+	19.5+	14-	11.4+
المحروقات		4.3+	1.4+	2.6+	0.8-	2.5-	1+	7+	5.2+	3.5+
الصادرات من السلع و الخدمات	6.9+	2.6+	1.0-	2.7+	9.5-	14.6-	15.3+	28.7+	0.06+	0.26-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع التالية:

- 1- الهاشمي بوجعدار. "أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها وآثارها". مجلة العلوم الإنسانية. عدد12. قسنطينة. 1999. ص101
- 2- كريم تشاشيبي و آخرون. الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن: صندوق النقد الدولي. 1998. ص. 21.
- 3- عبد المجيد بوزيدي. تسعينات الاقتصاد الجزائري. الجزائر: موفم للنشر. 1999. ص. 41.
- 4- موسى بوزيقة، المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير جامعة الجزائر. 2003/2004. ص124.

إن ضعف الاستثمارات المحققة في الاقتصاد الجزائري قد شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية فحصول الصادرات من العملات الأجنبية أصبحت لا تكفي لتغطية الواردات من السلع والخدمات و تسديد خدمات المديونية الخارجية ، وهو ما زاد من اعتماد الجزائر على القروض الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الموارد المحلية و معالجة المصاعب المالية التي تواجهها .

إن ضعف هذه النتائج إنما يدل على أن الطريقة التي تمت بها عملية تسيير القروض الخارجية للجزائر لم تكن فعالة ، و تمت بدون ضوابط تحكم و تحدد الاستفادة منها و هكذا فبدلا من أن تكون القروض الخارجية عاملا مساعدا في تحقيق النمو ، وكانت بمثابة عامل ضغط عليه ، وهو ما زاد من أعباء المديونية الخارجية للجزائر .

هذا بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج 300 مليار دولار يمتلكها الجزائريون في الخارج.

2- العوامل الخارجية

1- تدهور معدل التبادل التجاري: من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في تزايد المديونية الخارجية للدول النامية و منها الجزائر ، فانخفاض أسعار صادرات البلدان النامية من النفط و المواد الأولية الأخرى و ارتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأسمالية و المنتجات الصناعية ، جعل معدل التبادل في غير صالحها⁽¹⁾ . هذا إضافة إلى الركود العالمي و تقلبات سعر البترول و التي كان لها دور كبير في تفاقم الأزمة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عانت من هذا المشكل فلقد كانت معدلات التبادل التجاري في الفترة 1973-1977 حيث سجلت 43.8 سنة 1973 ثم 100 سنة 1974 و انتقلت إلى 72.8 سنة 1975 و 78 سنة 1976 و 74.9 سنة 1977 و هذه المعدلات كانت في غير صالح الجزائر الأمر الذي حملها خسائر كبيرة ، فالدراسات حسب ما يقول الأستاذ الهاشمي بوجعدار تشير إلى أن الخسائر التي عرفت الجزائر نتيجة تدهور معدلات التبادل خلال فترة السبعينات قد بلغت حوالي 8 مليار دولار⁽²⁾.

و لكن و بعد تلك الفترة شهدت معدلات التبادل تحسنا بفعل ارتفاع أسعار البترول وذلك خلال النصف الأول من الثمانينات و التي تحسنت بفعلها حصيلة الصادرات من العملة الصعبة و لكن هذا لم يدم طويلا ، إذ أخذت أسعار البترول في الانخفاض منذ عام 1986 و في المقابل ارتفعت أسعار الواردات مكن السلع الرأسمالية و المنتجات الصناعية و المواد الغذائية⁽³⁾ . فلقد انخفض سعر البرميل الواحد من البترول من 28.9 دولار سنة 1985 إلى 14.5 دولار سنة 1986 مما أثر على معدلات التبادل الخارجي للجزائر و التي ما فتئت تتخفف باستمرار حيث انتقلت من الرقم 100 سنة 1984 إلى 47 سنة 1986 ثم 54 سنة 1993⁽⁴⁾

2-2 تقلبات أسعار الصرف :

لقد كان للتقلبات الحاصلة في سعر صرف الدولار ، أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة و من بينها الجزائر. يحدث ذلك نتيجة لكون الصادرات النفطية تشكل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية و يتم تقييمها بالدولار ، ولكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات أخرى غير الدولار ، ولذلك فإن أي انخفاض يحدث في سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات ، وهذا ما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض لسد النقص الحاصل تلك الحصيلة من الصادرات . و لهذا يمكن القول أن التدهور الذي شهدته أسعار صرف الدولار في بعض سنوات السبعينات و الثمانينات و بداية التسعينات كان سببا في تزايد المديونية الخارجية للجزائر. فتزامنا مع الأزمة النفطية في الثمانينات ، تقلصت قيمة الدولار بما يعادل النصف ابتداء من سنة

(1) الهاشمي بوجعدار. " أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها وآثارها". مجلة العلوم الإنسانية. عدد12. قسنطينة1999. ص101

(2) المرجع السابق.ص102.

(3) المرجع السابق.ص102.

(4) د/ عماري عمان. "الاقتصاد الجزائري، الماضي و استشراف المستقبل". مجلة العلوم الإنسانية. عدد14. قسنطينة2000. ص2001.

1985 و أديا معا على ارتفاع حجم المديونية الخارجية الجزائرية بين 1984 و 1986 سبعة ملايين دولار. يقول الخبير النفطي الأمريكي **فيليب فارليجر** من معهد الاقتصاد الدولي: "خلال سنة واحدة بين أوت 1991 و أوت 1992 ، انخفضت القيمة الحقيقية لايرادات صادرات المحروقات للجزائر بنسبة 21% منها 14.2% بسبب تخفيض الدولار و 4.5% بسبب التضخم العالمي⁽¹⁾

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض أسعار صرف الدولار سيكون له أثر على الديون المحررة بعملات أخرى. ذلك أن ديون الجزائر التي تم التعاقد عليها بغير الدولار ستكون حساسة للتغيرات التي تحدث في أسعار صرف الدولار تجاه العملات الأخرى و يكون لها أثرا إيجابيا أو سلبيا على خدمات الديون. وعلى سبيل المثال كان لانخفاض سعر صرف الدولار خلال الفترة 1986-1989 أثرا على زيادة خدمات الديون الجزائرية الواجبة السداد بعملات أوروبية بنسبة 35%⁽²⁾.

2-3 الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة :

تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك و المؤسسات المالية على القروض التي تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للبلدان المدينة ، ومن بينها الجزائر. فبالنسبة للجزائر تعتبر ظاهرة حوصصة الدين الخارجي العامل الرئيسي في تغيير شروط الاقتراض لغير صالحها ، إذ تجاوزت نسبة الديون الخاصة 80% من إجمالي الدين الخارجي البالغ 26.12 مليار دولار عام 1990 ، و تتمثل هذه الشروط أساسا في ارتفاع معدل الفائدة و انخفاض مدة استحقاق القروض الممنوحة .

أ- ارتفاع معدل الفائدة : شهدت المعدلات المفروضة على القروض الممنوحة ارتفاعا كبيرا و ذلك منذ عام 1982 الأمر الذي ترتب عنه تزايد عبء المديونية الخارجية للجزائر خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة ، التي بلغت نسبتها 30% في عام 1985 هي نسبة كبيرة بالمقارنة مع مثيلتها في كثير من الدول المدينة ، إذ لا تتجاوز هذه النسبة 8% في مصر تشير الدراسات التي أعدت في هذا المجال إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة على ذلك النوع من القروض بنسبة 1% قد أدى إلى زيادة خدمات المديونية الخارجية للجزائر ما بين 150 إلى 200 مليون دولار سنويا .

و مما زاد في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر هو أن هناك نسبة كبيرة من القروض التي عقدتها الجزائر هي قروض تجارية ذات أسعار فائدة مرتفعة بلغ متوسطها 10.2% عام 1990 فإذا كانت القروض التجارية قد بلغت 10.1 مليار دولار عام 1990 فإنه يمكن التعرف على التكلفة الباهضة لهذا النوع من القروض ، فإذا كان سعر الفائدة هو 10% فقط فإن الجزائر تكون قد تحملت فوائد

(1) موسى بوزيقة، المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير جامعة الجزائر. 2004/2003. ص 124
(2) الهاشمي بوجعدار. لمرجع سابق. ص 102-103.

على مبلغ 10.1 مليار دولار تقدر بـ 2.1 مليار دولار بنهاية عام 1991 و هو مبلغ ضخم ساهم في زيادة حدة مشكل المديونية الخارجية للجزائر⁽¹⁾.

ب- مدة استحقاق القروض الممنوحة : لقد تميزت القروض التي عقدتها الجزائر بقصر آجالها و ذلك لكون قسما كبيرا منها يعود لمصادر خاصة ، فقد بلغ متوسط هذه المدة خلال الفترة 1980-1987 (8.5) سنة ، و قد انعكس هذا الانخفاض في مدة القروض على فترة السماح التي بلغت بالمتوسط 2.1 سنة خلال نفس الفترة و تعتبر هذه الفترة قصيرة خاصة إذا ما مولت هذه القروض مشاريع استثمارية تتجاوز فترة الاسترداد فيها فترة السماح. وبالنظر إلى هيكل الدين الخارجي للجزائر يتبين أن القروض القصيرة الأجل تمثل نسبة لا بأس بها من إجمالي القروض ، إذ فضلت الجزائر في السنوات الأخيرة التعاقد على مثل هذه القروض الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات في تسديد خدماتها نظرا لارتفاع أسعار الفائدة عليها و قصر مدتها و هو ما حمل الاقتصاد الجزائري أعباء مديونية ثقيلة⁽²⁾.

الفرع الثاني : آثار المديونية الخارجية

إن لجوء الدول النامية إلى الاستدانة الخارجية بصورة مستمرة بغية وضع أسس تنمية مركزة ذاتيا يحتوي على آثار جانبية ، و هي نوعين من الأضرار يعمل النوع الأول منها بصورة مباشرة في علاقة سيرورة الاستدانة مع النموذج التنموي مولد بعض الآثار الشاذة التي تظهر بمجرد اللجوء إلى الاستدانة ويعمل النوع الثاني في خلفية السيرورة المذكورة ، مولدا تأثيرات إلتوائية على البنى الاقتصادية الناتجة عن سيرورة التنمية المرتكزة على الاستدانة الخارجية . علاوة على ذلك فالاستدانة الخارجية تضيف عنصرا جديدا و هو التحويل المعاكس للموارد ، أي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة⁽³⁾. ويمكننا توضيح هذه الآثار كما يلي :

الآثار الاقتصادية:

أدى تصاعد حجم المديونية إلى التهام جزء كبير من حصيلة الصادرات في شكل سداد خدمات الدين الخارجي مما شكل عبئا ثقيلًا على خطط التنمية و عرقل مساراتها و التوازنات الاقتصادية و النمو ، وذلك من خلال تأثير المديونية على ميزانية الدولة و على الادخار المحلي ، فأدت إلى تراجع تراكم رأس المال الدافع الأساسي إلى الاستثمار الذي انخفض بمستويات مرتفعة ، مما أثر سلبا على الدخول ومعدلات البطالة ، وبشكل عام فقد تسببت في مشاكل عديدة منها⁽⁴⁾.

(1) الهاشمي بوجعدار. " أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها وآثارها". مجلة العلوم الإنسانية. عدد12. قسنطينة.1999.ص103.

(2) المرجع السابق.ص103-104.

(3) د/ جورج قزم . التبعية الاقتصادية مازق الاستدانة في العالم الثالث في المنظر التاريخي. طبعة . بيروت : دار الطليعة للطباعة. و النشر. 1986. ص 20.

(4) أستاذ بلعور. أثر المديونية الخارجية في الاقتصاديات الانتقالية على الاستثمار. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر. سكيكدة 9-10/12/2003

- الآثار على القدرة الذاتية للاستيراد⁽³⁾: لقد تأثرت القدرة الذاتية للاستيراد بفعل أزمة المديونية

الخارجية ، حيث شهدت تدهورا قويا في السنوات الأخيرة ، ولمعرفة هذا الأثر يجب حساب القدرة الذاتية للاستيراد من خلال الجدول(2) التالي :

جدول (2): القدرة الذاتية للاستيراد في أعوام 1972-1980-1986-1991-1997-2002

(الوحدة : مليار دولار)

البيان السنة	حصيلة الصادرات (1)	مدفوعات خدمة الدين (2)	المتبقي من الصادرات (3)=(2-1)	قيمة الواردات (4)	القدرة الذاتية للاستيراد (5)=(4÷3)
1972	1.622	0.189	1.433	1.784	80%
1980	14.906	3.710	11.195	14.71	76%
1986	10.019	5.155	4.864	11.830	41%
1991	12.21	7.81	4.40	10.50	42%
1997	14.81	4.48	10.33	10.28	100.48%
1998	10.90	5.56	5.34	10.94	48.81%
2002	20.01	4.52	15.49	14.49	106.90%

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع التالية :

1- الهاشمي بوجعدار. أزمة المديونية الخارجية للجزائر ،أسبابها و آثارها. مجلة العلوم الإنسانية.عدد1999.12. ص 104.

2- www.bank-of-algeria.dz - 02/03/2005

3- www.finance-algeria.org 08/02/2005

يمكننا ملاحظة من خلال هذا الجدول أن تزايد خدمات الديون أدى إلى تراجع القدرة الذاتية للاستيراد حيث كانت في سنة 1972، 80% ثم تراجعت إلى 41% و42% سنتي 1986 و1991 على التوالي ويعود ذلك إلى تدهور حصيلة الصادرات بسبب تدهور أسعار النفط و هذا ما أدى إلى آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ، حيث انخفضت الواردات من الآلات و المعدات و المواد الوسيطة التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي، الأمر الذي انعكس سلبا على الإنتاج و الاستثمار ، و لكن هذه النسبة عاودت إلى الارتفاع سنة 1997 و ذلك عندما ارتفعت أسعار البترول و بالتالي تحسن حصيلة الصادرات و التي أصبحت تغطي كامل الواردات ،إلى أن هذا الوضع لم يدم سنة 1998. و لكننا نلاحظ في الفترة الأخيرة تحسن القدرة الذاتية للاستيراد .

- الآثار على الإنتاج و الناتج الداخلي الخام (P.I.B):

(3) الهاشمي بوجعدار. " أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها و آثارها". مجلة العلوم الإنسانية.عدد12.قسنطينة.1999.ص104.

إن اعتماد الجزائر على العالم الخارجي في تمويل جهازها الإنتاجي على شكل مواد أولية و مواد وسيطة بالإضافة إلى الآلات و المعدات و قطع الغيار اللازمة لصيانة هذا الجهاز من أجل ضمان استمرارية عملية الإنتاج به حملها آثار سلبية خاصة بعد تزايد أعباء المديونية الخارجية ، والتي اضطرت الجزائر بسببها إلى الضغط على وارداتها من تلك السلع و المواد ، إذ تشير إلى ذلك البيانات المتوفرة لسنوات 1990،1991،1992 حيث تشير الواردات من سلع التجهيز إلى تراجع كبير بلغ 32.7% عام 1991 و 4.4% عام 1992. أما بالنسبة للسلع الوسيطة فقد سجلت هي الأخرى تراجعا ملحوظا بلغ 7.2% عام 1990 و 10.5% عام 1991، وهو ما تسبب في تدهور مستويات الإنتاج في كثير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي حملها خسائر كبيرة ، وأصبح الكثير منها مهددا بالتوقف عن الإنتاج ، أدى ذلك كله إلى تراجع كبير في معدلات نمو الناتج الخام ، إذ بلغ هذا المعدل 1.3% عام 1990، و 0.2% عام 1991⁽¹⁾.

- الأثر على الادخار و الاستثمار و التشغيل :

كما كان لهذه المشكلة أثرا سلبيا على الاستثمار و الادخار و التشغيل . و يمكن توضيح ذلك الأثر عند متابعة توجه الأموال من العملة الصعبة و التي تحصلها الدولة من إجمالي الصادرات ، هذه المبالغ تدفعها الجزائر على شكل أقساط و فوائد لدانيتها و التي أخذت تتراد إلى أن بلغت 75% من حصيلة الصادرات ، وبذلك نجد أن هذه الأموال لا توجه إلى الموارد المتاحة و التي توجه لزيادة المدخرات و من ثم معدلات الاستثمار و التشغيل⁽²⁾. ولهذا انخفضت معدلات الادخار و الاستثمار و التشغيل.

كما قامت الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعاني من حجم المديونية الكبير باتباع إصلاحات اقتصادية و المتمثلة في السعي وراء إعادة هيكلة المؤسسات و العمل على خصوصية الاقتصاد و تهيئة المناخ لترسيخ مبدأ حرية السوق مما رافق ذلك رفع الدعم عن الأسعار و تسريح العمال . إلا أن هذه الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الاقتصاد ولدت آثار اجتماعية و سياسية خطيرة أحداث 1988/10/05⁽³⁾.

كما كان من نتائج السياسة الانكماشية التي اتبعتها الجزائر تراجع معدلات الاستثمار ، حيث بلغ 5.7- % عام 1990 و 15- % عام 1991. وهو ما انعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة كما كان أيضا لأعباء المديونية المرتفعة أثرا على صافي تدفقات القروض الأجنبية فالمبالغ التي تدفعها الجزائر على شكل خدمات لديونها الخارجية قد أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من القروض الجديدة التي تحصل عليها الجزائر و هو ما أثر على معدلات الاستثمار و التشغيل⁽⁴⁾.

- الأثر على الاحتياطات الدولية للجزائر :

لقد دفع تزايد أعباء المديونية الخارجية إلى جانب ضعف حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية ، و ضعف القدرة على توفير النقد الأجنبي ، الجزائر إلى استخدام احتياطات الذهب و العملات لتسديد جانب من خدمات ديونها

(1) الهاشمي بوجدار. " أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها وآثارها". مجلة العلوم الإنسانية عدد2. قسنطينة.1999. ص104-105.

(2) المرجع السابق. ص105.

(3) د/ الهادي خالدي. مرجع سابق . ص 156.

(4) الهاشمي بوجدار. مرجع سابق . ص 105.

. تلك الاحتياطات التي تعتبر وسيلة لسد العجز في ميزان المدفوعات عند الحاجة وذلك لكي لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها في كل مرة . أو تعديل سياستها الاقتصادية و الاجتماعية أو الاقتراض بشروط تكون صعبة أو الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي⁽¹⁾. و الجدول 3 التالي يبين تطور الاحتياطات الدولية لسنوات مختلفة .

الجدول (3): تطور الاحتياطات الدولية لسنوات مختلفة 1991-80

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الاحتياطات	7.063	5.941	4.914	4.010	3.185	4.644	3.843	4.343	3.191	3.086	2.703	2.902

المصدر: الهاشمي بوجعدار. مرجع سابق. ص 106.

- الآثار الاجتماعية والسياسية :

أدت مشاكل التمويل الإنمائي و الاعتماد الكبير على القروض و المساعدات الخارجية إلى الوقوع في مشاكل متعددة لم تنحصر آثارها على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدت إلى الجوانب الاجتماعية . فحسب بعض التقارير وصلت ديون الدول النامية إلى 200% من ناتجها الوطني مما سبب عجزا عن السداد، فتدخل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لحل هذه المشكلة بفرض إجراءات و شروط قاسية يرى كل منهما أنها ستؤدي إلى استعادة التوازن الداخلي و الخارجي، مما زاد من تعقيد الأوضاع الاجتماعية و المعيشية للسكان كارتفاع الأسعار و زيادة البطالة وارتفاع أسعار الخدمات الاجتماعية و الضغط على الإنفاق العام فانخفضت النفقات في مجالات التربية و الصحة و البنية التحتية الاجتماعية و المحصلة النهائية هي تفاقم الفقر و مشاكله⁽²⁾.

و لا تختلف الجزائر عن باقي الدول من حيث الآثار الاجتماعية و نجد ذلك جليا من خلال الأثر الذي سببته على مستوى المعيشة . حيث تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية و هو ما شكل أحد الأسباب التي أدت إلى تزايد أعباء المديونية الخارجية ، إلا أنه من ناحية أخرى فقد كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية تأثيرا واضحا على مستويات معيشة السكان حيث لجأت الجزائر إلى الضغط على الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية ، حيث سجلت انخفاضا بلغ 29.4% عام 1990 كما اضطرت إلى الخضوع لبعض مطالب صندوق النقد الدولي . فقامت بإلغاء و تخفيض الدعم على كثير من السلع الغذائية (الزبدة ، السكر، الزيت..) وذلك من خلال زيادة أسعارها ، هذا و لا ننسى الآثار التي أحدثتها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستوى أسعار ضروريات الحياة ، وما نجم عن ذلك من تدهور كبير في مستوى معيشة السكان خاصة أصحاب الدخل الضعيفة التي تشكل الأغلبية الساحقة من السكان و ذلك على الرغم من الزيادات الوهمية في الأجور و المرتبات حيث كانت معدلات التضخم تفوق بكثير معدلات الزيادة في الدخل النقدي. كما أدى المستوى المعيشي إلى تدهور المستوى الصحي للسكان بسبب انتشار الأمراض الناجمة عن سوء التغذية⁽³⁾.

(1) الهاشمي بوجعدار. مرجع سابق. ص 105.

(2) أستاذ بلعور. أثر المديونية الخارجية في الاقتصاديات الانتقالية على الاستثمار. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر. سكيكدة 2003/12/10-09

(3) الهاشمي بوجعدار. مرجع سابق. ص 106-107.

المطلب الثاني : تطور المديونية الخارجية للجزائر و خدماتها

الفرع الأول : تطور المديونية الخارجية

يمكننا تتبع تطور المديونية الخارجية و خدماتها بالنسبة للجزائر من خلال الجدول (4) و ذلك خلال

الفترة 67←2004

الجدول (4) : تطور المديونية الخارجية و خدماتها للفترة 67←2004

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	مبلغ الديون	خدمات الديون	السنوات	مبلغ الديون	خدمات الديون	السنوات	مبلغ الديون	خدمات الديون
1967	1.4		1985	19.6	5.119	1995	31.573	
1972	2.3	0.189	1986	19.3	4.12	1996	33.641	
1973	2.9	0.300	1987	22.88	4.91	1997	31.222	4.48
1975	5.8	0.863	1988	25.041	6.44	1998	30.474	5.56
1977	10.1	1.421	1989	25.325	7.91	1999	28.315	5.25
1979	17.4	3.207	1990	26.123	8.89	2000	25.261	4.57
1980	18.6	4.21	1991	17.766	9.58	2001	22.571	4.56
1981	17.6	4.09	1992	26.5	9.26	2002	22.642	4.52
1982	19.3	4.842	1993	26.3	9.34	2003	23.203	4.40
1983	17.4	5.806	1994	27.1	9.5	2004	22.9	4.44
1984	17	5.205						

المصدر :

1- من 1967 إلى غاية 1994. الهاشمي بوجعدار. أزمة المديونية الخارجية للجزائر - أسبابها وآثارها - مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة . العدد 1999. ص97.

2- سنة 2003 :

Fodil Hassam. Chronique de l'économie algérienne- VINGT ANS DE REFORMES

LIBERALES.Algerie :L'economiste.2005.P73.

3- سنة 2004: جريدة الخبير العدد4328.السبت 26 فيفري 2005 ص2

4- أما باقي السنوات فمأخوذة من المواقع الالكترونية الآتية:

-<http://www.ifrance.com/finances.alg.08/02/2005>.

-www.bank-of-algeria.dz02/03/2005.

نلاحظ في الجدول أن المديونية الخارجية للجزائر شهدت تزايدا واضحا خلال الفترة 67_ 1996 حيث ازدادت من 1.4 مليار دولار عام 1967 إلى 33 مليار دولار عام 1996 أي أنها تضاعفت بأكثر

من 23 مرة وقد كانت الفترة 1973_1979 من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا حيث ارتفعت من 2.9 مليار دولار عام 1973 إلى 17.4 مليار دولار عام 1979 أي أنها تضاعفت بمقدار 6 مرات و لقد تزامن طلب الجزائر المكثف للقروض في الفترة 1973 _ 1979. مع ارتفاع أسعار المحروقات و ترجع كثافة الطلب إلى وفرة الافتراض الخارجي وسهولة الحصول عليه⁽¹⁾ ، و هو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الاعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجلين القصير و المتوسط مع إمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل و تسديد أقساط و فوائد الديون في الأجل الطويل⁽²⁾. أما بالنسبة لفترة الثمانينات فقد تميز وقتها الاقتصاد الجزائري بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات و يرجع ذلك إلى سببين **أولها** هو التدهور في معدلات التبادل و ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول ابتداء من شهر مارس 1983 و بذلك انخفضت حصيلة الصادرات ، إذ بلغ سعر البرميل حوالي 10 دولارات أمريكية الأمر الذي نتج عنه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي 45% من إيرادات الصادرات و بالمقابل فإن سعر الواردات عرف استقرارا كما أن حجمها ارتفع إلى غاية 1990 . والسبب الرئيسي في ذلك هو تزايد التبعية الغذائية التي بلغت فاتورتها في تلك الحقبة ثلاثة ملايين دولار أمريكي إذا ما أضفنا لها المواد الاستهلاكية الغذائية المستوردة و المواد الضرورية للإنتاج الفلاحي الوطني .

أما **السبب الثاني** لتدهور ميزان المدفوعات فترجع إلى الهيكل غير ملائم للديون الخارجية للبلاد إذ أن عبء الديون ازداد ثقلا لأربع أسباب رئيسية⁽³⁾ :

- صعوبة دخول الجزائر إلى السوق المالي الدولي منذ 1987 و ربما يعود ذلك إلى شك الشركاء الماليين التقليديين للجزائر بعدم قدرتها على الوفاء بعد تدهور السعر العالمي للبترول .
- قيام البلاد منذ 1987 بتطبيق لا مركزية تسيير الديون الخارجية و السماح للمؤسسات العمومية بتعبئة القروض التجارية في ظروف غير ملائمة إذ كانت القروض باهضة التكاليف و قصيرة الأمد.
- لم تكن عملات الديون الخارجية المتبناة من طرف الجزائر متنوعة و انحصرت في أربع عملات رئيسية هي : الدولار الأمريكي ، الفرنك الفرنسي ، الين الياباني ، والدتس مارك الألماني. وقد تنتج هذه الوضعية عدة مخاطر نذكر منها مثلا انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في 1987-1988 الذي نتج عنه ارتفاع حجم الديون بالعملات الأخرى بنسبة 30% و هو ما يعرف بعامل "تثمين الديون" .
- لقد شهدت رزمة تسديد الديون تقلصا كبيرا في المدة الزمنية الممتدة ما بين 1986-1989 ، بحيث أصبح الأمد المتوسط لتسديد الديون الذي كان في 1986 محدد بتسع 09 سنوات قد تقلص إلى ثلاث سنوات في 1989 ، وهكذا فإن 75% من الديون الخارجية أصبحت واجبة التسديد في الفترة الممتدة ما بين عام 1990 و 1993 و لذلك ونتيجة لكل الأوضاع السابقة الذكر نلاحظ أن ديون الجزائر قد ارتفعت

(1) الهاشمي بوجدار . " أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها و آثارها" . مجلة العلوم الإنسانية . جامعة قسنطينة . العدد 12

. 1999 . ص 96-97.

(2) المرجع السابق . ص 96-97.

(3) عبد المجيد بوزيدي . مرجع سابق . ص 24-26 .

في فترة الثمانينات من 17.4 مليار دولار سنة 1983 إلى 25.32 مليار دولار سنة 1989. وبعد التوترات الاقتصادية خاصة الخارجية التي شهدتها السوق النفطية و التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني مما دفع السلطات الجزائرية إلى تبني برنامج اقتصادي تمثلت محاوره الكبرى في مراقبة صارمة للنقد و القرض تحسين الوضعية المالية العامة ، العودة إلى حقيقة الأسعار ، خاصة سياسة الصرف ومن أجل تمويل هذا البرنامج عمدت السلطات الجزائرية إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي و تم على إثره عقد اتفاق مع هذا الأخير بعد تحرير رسالة النية في 28 مارس 1989 و ما يميز هذا الاتفاق أنه كان في سرية تامة . بعد هذه الاتفاقية عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاق الاستعداد الائتماني في 13/06/1991 و الممتد إلى غاية مارس 1992 و الذي وافق بموجبه الصندوق على منح الجزائر قرض بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربع أقساط⁽¹⁾. و تعادل وحدة حقوق السحب الخاصة 0.888671 جرام من الذهب و تعلن يوميا بناء على مجموع الأوزان النسبية للعملات الرئيسية ، والأوزان تتفق مع قيمة المساهمة في التجارة و التسويات الدولية⁽²⁾.

إلا أن الجزائر سحبت ثلاث أقساط أما القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها⁽³⁾.

و لذلك نلاحظ من خلال الجدول (1) انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 26.12 دولار سنة 1990 إلى 17.76 مليار دولار سنة 1991. إلى أن الديون الخارجية عاودت إلى الارتفاع إلى أن بلغت أقصى حد سنة 1996 حيث بلغت 33.64 مليار دولار ، و بقيت الديون الخارجية في حدود الثلاثينات خلال تلك السنوات وذلك على الرغم من عقد الجزائر اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تعرف بستاند باي في أبريل 1994 و التي امتدت إلى ماي 1998 و التي تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى⁽⁴⁾. و الذي حققت الجزائر من وراءه بعض التحسن حيث بلغ نمو الناتج المحلي الخام 4.2% بعد أن كان سالبا لمدة طويلة ، أما الجانب المالي و النقدي فقد كانت نتائجه مشجعة جدا حيث انخفض عجز الميزانية إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1997 بعد أن كان 9% سنة 1993 ، و تم تقليص معدل التضخم إلى أقل من 4% سنة 1999 بعد أن كان 39% سنة 1994⁽⁵⁾.

و لكن وبدخول الألفية الثالثة بدأت الديون الخارجية للجزائر بالتراجع و يعود ذلك إلى تحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام و ارتفاع أسعار البترول حيث حقق الاقتصاد الكلي تحسنا و استقرارا خاصة في

(1) مخلوفي عبد السلام . أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي . الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية . المركز الجامعي بشار . 20-21 أبريل 2004. ص 14.

(2) عبد المطلب عبد الحميد . النظام العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر . طبعة أولى . مجموعة النيل العربية 2003. ص 86.

(3) الهادي خالدي . مرجع سابق . ص 200-201.

(4) عبد المجيد بوزيدي . مرجع سابق . ص 28.

(5) د/مفتاح صالح. تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق. الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية. المركز الجامعي بشار. 20-21 أبريل.

سنتي 2003 و 2004 إذ سجل نمو 6% و معدل تضخم 3.6% ، واحتياطي صرف بلغ 32.9 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى 43.1 مليار دولار سنة 2004 .

أما بالنسبة لخدمات الديون فقد عرفت هي الأخرى تزيادا سريعا ، حيث ازدادت من (0.189) مليار دولار عام 1972 لتصل إلى 3.2 مليار دولار عام 1979 ثم إلى (9.5) مليار دولار عام 1994⁽¹⁾ .ولكن بعد إعادة الجدولة انخفضت خدمات الديون و التي كانت تتراوح بين 4 و 5 مليار دولار خلال السنوات 1997 إلى 2004 ، وربما يعود ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة نتيجة إعادة الجدولة التي لجأت إليها الجزائر .

و الآن و لكي نتمكن من معرفة أعباء المديونية على الاقتصاد نستعمل مؤشرات التي تقيس هذه المديونية و أعباءها و التي تتمثل في نسبة خدمة الدين إلى الصادرات و إلى الناتج الوطني الخام و نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات و إلى الناتج الوطني الخام هذا بالإضافة إلى نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي ، و يمكننا حساب هذه المؤشرات كما يلي :

$$\text{نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات} = \frac{\text{خدمة الديون}}{\text{الصادرات}} * 100$$

$$\text{نسبة خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام} = \frac{\text{خدمة الديون}}{\text{الناتج الوطني الخام}} * 100$$

$$\text{نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي} = \frac{\text{الاحتياطات الدولية}}{\text{إجمالي الدين الخارجي}} * 100$$

أما بالنسبة لاقتصادنا الوطني فلقد كان لزيادة المديونية و خدماتها أعباء ثقيلة عليه و التي يمكننا رصدها من خلال مؤشرات المديونية كما يلي :

الفرع الثاني : مؤشرات المديونية

1- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات :

تشير البيانات المتاحة عن الجزائر إلى أن تفاقم المديونية الخارجية قد انعكس في صورة ارتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات ، حيث اتجه هذا المعدل إلى التسارع بشكل خطير بحيث قفز من 9.4% عام 1975 ثم إلى 51.6% عام 1986 ثم إلى 75.25% عام 1989 ، ليصل إلى 92% عام 1994. ويعني ارتفاع هذا المعدل أن خدمة الديون الخارجية قد التهمت جزء من حصيله الصادرات ، و أن المتبقي منها لا يكفي لتمويل الواردات من السلع و الخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ، وهو ما دفع الجزائر إلى قبول إعادة جدولة ديونها سنة 1994 من أجل الحصول على قروض جديدة للحفاظ على قدرتها الإستيرادية و التغلب على مشكلة السيولة الدولية و الملاحظ أن هذا المعدل قد

(1) الهاشمي بوجدار . " أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها و آثارها" . مجلة العلوم الإنسانية . جامعة قسنطينة . العدد 12 . 1999 . ص 97 .

تجاوز نسبة 30% التي ينصح الخبراء بعدم تجاوزها حتى لا يصل البلد المدين إلى مرحلة خطيرة⁽¹⁾. ولكن و بفضل عمليات إعادة الجدولة انتقلت نسبة خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 92% سنة 1994 إلى 42.5% سنة 1995 و 29.2% سنة 1996⁽²⁾. وفي عام 1997 أين نجحت الحكومة في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي و بارتفاع أسعار النفط وصلت الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي إلى ما يعادل 9 أشهر تقريبا من الواردات بنهاية 1997. و سجلت نسبة خدمة الديون من مجموع حصيللة الصادرات نسبة 30%⁽³⁾.

ثم ارتفعت النسبة إلى 51.10% سنة 1998 ثم 40.26% سنة 1999⁽⁴⁾. و لكن بدخول سنة الألفين بدأ هذا المؤشر بالانخفاض حيث سجل 20.30% سنة 2000 ثم بلغ 12.6% سنة 2004 و يعود ذلك إلى ارتفاع حجم وقيمة الصادرات الجزائرية التي بلغت حسب الإحصائيات 35.23 مليار دولار .

2- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام :

لقد ازدادت هذه النسبة من 3% عام 1975 إلى 9.7% عام 1982 لتصل 18.7% عام 1993. وهي نسبة كبيرة تستنزف جزءا هاما من الموارد المالية للبلد و هو ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستثمار و الادخار و الإنتاج و التشغيل⁽⁵⁾. و لكن هذه النسبة انخفضت إلى 9.29% سنة 1997 و ربما يعود ذلك تطبيق البرنامج الإستقراري الثاني في الفترة 1995-1998 و الذي عرف بالتعديل الهيكلي والذي بلغ نمو الناتج المحلي الخام 4.2% بعد أن كان سلبيا لمدة طويلة⁽⁶⁾.

إلا أن هذا المؤشر بقي في انخفاض دائم خاصة خلال السنوات الأخيرة أين بلغ 8.08% سنة 2002 ثم 6.64% سنة 2003 و أخيرا 5.47% سنة 2004 و التي سجل فيها الناتج الوطني نموا قدره 6%⁽⁷⁾

3- نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات: تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت

مستوى حرجا حيث بلغت 92.2% عام 1975 و 97% عام 1982 و 284% عام 1988 و 275% عام 1992⁽⁸⁾. و بقيت هذه النسبة مرتفعة تفوق 200% إلى غاية سنة 2000 حيث سجلت نسبة 94.15% ثم إلى 66.77% سنة 2004 و ربما يعود ذلك إلى تحسن محاصيل الصادرات التي سجلت ارتفاعا خلال

(1) الهاشمي بوجعدار. "أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها و آثارها". مجلة العلوم الإنسانية. جامعة قسنطينة. العدد 12. 1999 ص 97-98

(2) مفتاح صالح. تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق. الملتقى الوطني حول

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية. المركز الجامعي بشار. 20-21 أبريل.

(3) كريم النشاشيبي و آخرون. الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن: صندوق النقد الدولي 1998. ص 119.

(4) www.bank-of-algeria.dz 02/03/2005

(5) الهاشمي بوجعدار. "أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها و آثارها". مجلة العلوم الإنسانية. جامعة قسنطينة. العدد 12

1999 ص 98.

(6) مفتاح صالح. تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق. الملتقى الوطني حول

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية. المركز الجامعي بشار. 20-21 أبريل.

(7) www.bank-of-algeria.dz 02/03/2005

www.finance-algeria.org 08/02/2005

(8) الهاشمي بوجعدار. "أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها و آثارها". مجلة العلوم الإنسانية. جامعة قسنطينة. العدد 12

1999 ص 98.

السنوات الأخيرة فقد بلغت 20مليار دولار سنة 2001 و2002 ثم 24.64 مليار دولار سنة 2003 ثم لتبلغ 35.23 مليار دولار سنة 2004⁽¹⁾.

4- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام :

لقد اتجهت الجزائر في الثمانينات للاقتراض بشدة من الخارج ، واستخدم جزءا كبيرا من هذه القروض إما لتمويل الاستهلاك أو الاستثمارات ذات معدلات العائد المنخفض في المجمع الصناعي الحكومي الذي يعاني من مشاكل كثيرة و نتيجة لذلك ، ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط و الطويل الأجل إلى 70% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 ، بينما كانت هذه النسبة 29% عام 1975 و 31.7% عام 1982. كما سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها 75.16% و ذلك عام 1995 . ويدل ارتفاع هذه النسبة على اعتماد الجزائر الكبير على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية في علاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية و أخذت هذه النسبة في الانخفاض حيث سجلت 58.13% سنة 1999 ثم 35.03% عام 2003 ثم إلى 26.40% سنة 2004 وربما يعود ذلك إلى نمو الناتج الوطني الخام الذي سجل نسبة نمو 3.2% سنة 1999 ثم 6.8% سنة 2003 و 6.9% سنة 2004 هذا بالإضافة إلى تسديد الجزائر لجزء من ديونها و انخفاض حجم الديون الخارجية⁽²⁾.

5- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي :

تشير المعطيات المتاحة عن الجزائر إلى أن هذه النسبة قد بلغت 24.3% عام 1978 و 35.7% عام 1982 و 12.1% عام 1989 و 10.4% عام 1992⁽³⁾ . وهو ما يعني أن قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية قد تدهورت باستمرار في السنوات الأخيرة إلا أن هذه النسبة أخذت في الارتفاع منذ سنة 2000 أن بلغت 47.14% ثم 79.57% إلى 102.03% عام 2002 ثم سجلت 141.81% سنة 2003 إلى أن بلغت 201.30% سنة 2004 و هذا يدل على قدرة الجزائر على تسديد ديونها كاملة و تبقي فائض لديها و يعود ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نظرا لارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة فلقد سجل احتياطي الصرف تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة فلقد بلغ 17.96 مليار دولار 2001 ثم 23.10 مليار دولار في 2002 ثم 32.9 مليار دولار 2003 إلى أن بلغ 43.1 مليار دولار سنة 2004⁽⁴⁾.

المطلب الثالث : الاستراتيجيات المتبعة للخروج من الأزمة

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر ، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 33 مليار دولار ، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من

(1) -http :www.ifraance.com/finances.alg 08/02/2005.

(2) http :www.ifraance.com/finances.alg 08/02/2005

(3) الهاشمي بوجدار. "أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها وآثارها". مجلة العلوم الإنسانية عدد12 بقسنطينة.1999.ص98.

(4) -www.bank-of-algeria.dz 02/03/2005.

. -www.finance-algeria.org. 08/02/2005 .

- جريدة الخبر. العدد 4328. السبت 26 فيفري 2005.ص2.

80% من حصيلة الصادرات . فأصبحت الحكومات غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من اليلع الغذائية والوسيلة و المعدات الرأسمالية ، وأضحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمة دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة⁽¹⁾.

و بتفانم أزمة المديونية و تنامي تأثيراتها السلبية اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة إلى الحلول المستوردة و بدأت تعمل على تنفيذها على اعتبار أن الحلول الذاتية المحلية تتطلب اقتناع جماهيري و ثقة شعبية و هو ما تفتقده تلك الحكومات . ولهذا لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي عدة مرات محاولة التخفيف من حدة الأزمة. فكان أول اتفاق هو اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1989 و الذي تعهدت الجزائر بتنفيذ برنامج التكيف و الاستقرار الذي جاء فيه و ما يميز هذا اتفاق هو أنه كان في سرية . وكان ثاني اتفاق سنة 1991 و الممتد إلى 1992 و الذي حصلت فيه الجزائر على قرض بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربع أقساط. ثم اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية ثالثة مع صندوق النقد الدولي و ذلك من أجل رفع الخناق على الديون الخارجية و محاربة الركود الاقتصادي . وقد تم التوقيع على مرحلتين الأولى تمثلت في اتفاقية المعروفة "بستاند باي" في أبريل 1994 و التي امتدت إلى مارس 1995 ، و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى و الثانية تعرف باتفاقية تسهيل التمويل الموسع في أبريل 1995 و التي امتدت إلى ماي 1998 ، و الذي تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى⁽²⁾.

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة و ساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق و البنك .

إعادة جدولة الديون الخارجية

بالإضافة إلى اتفاق الاستعداد الائتماني في عام 1991 ، قامت السلطات الجزائرية في نفس الوقت بعمليات شاملة لإعادة جدولة ديونها استنادا إلى عمليات إعادة التمويل الطوعية مع كل دائن على حدة. و عالجت عمليات إعادة الجدولة هذه جزءا ضئيلا فقط من الدين الخارجي على أساس طوعي و لم تتح تخفيفا كبيرا من عبء المديونية ، فلقد تمت عملية إعادة جدولة الديون بمقدار 2.3 بليون دولار في ماي 1991 مع الوكالة الإيطالية لتأمين ائتمان الصادرات . و في مارس 1992 ، أعيدت جدولت 1.5 بليون دولار مع مجموعة من البنوك التجارية برئاسة بنك "كريدي ليونيه". وفي أبريل 1994 طلبت الجزائر إعادة جدولة شاملة مع الدائنين الرسميين الثنائيين و الدائنين التجاريين⁽³⁾. و لكنها لم تستطع القيام بها إلا مقابل اتفاق مع الصندوق الذي ألزم البلاد بتنفيذ برنامج الاستقرار و التصحيح .

تم الحصول على إعادة الجدولة مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 في أعقاب اتفاق تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق ، و تم في هذه العملية إعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها 4 سنوات معفاة

(1) صالح صالحي . " ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ " دراسات اقتصادية دورية تصدر عن مركز البحوث و الدراسات الإنسانية*البصيرة* الجزائر. العدد الأول 1999. ص 123.

(2) صالح صالحي . المرجع الأخير. ص 126-127

(3) كريم الفتاشيبي و آخرون. مرجع سابق. ص 117

من الدفع و عليه فإن خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا يستأنف إلا في شهر ماي 1998 ، و تعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة و تتمثل في سداد استحقاقين في السنة أحدها في 30 ماي والثاني 30 نوفمبر و هي تدريجية لأن المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الدين عند انقضاء فترة الأعباء سترتفع تدريجيا و هكذا نسبة 52% من المبالغ سيتم دفعها على مدى 9 سنوات و نسبة 48% الباقية ستدفع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة⁽¹⁾.

و من ناحية أخرى فإن الصندوق يقدم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات و فترة سدادها هي 05 سنوات ، ثلاثة منها معفاة من دفع خدمتها و عليه فإن مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرر فورا لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار ، وقد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الدين حسب جداول المديونية إلى 35.5% بدلا من 96%⁽²⁾.

تقدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995، و تقدمت المرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة و لم تتحقق هذه الأخيرة إلا في جويلية 1996 و قد وصلت المبالغ المثبتة بموجب اتفاقين إلى 07 ملايين و 2.3 مليار دولار على التوالي و عليه فإن مجموع 14 مليار دولار كان موضوع إعادة الجدولة و ساهمت عمليات التمويل الاستثنائية التي منحها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار لإعادة الجدولة هي عملية تتمثل في تخفيف عبء الديون و كذا تلطيف مفعول الاستحقاق⁽³⁾.

(1) مخلوفي عبد السلام. أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي. الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية. المركز الجامعي بشار. 20-21 أبريل 2004

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

خاتمة:

لقد حاولنا في هذا الفصل استعراض الجانب النظري لمشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام التنمية في الدول النامية و التي من بينها الجزائر. كما أشرنا إلى أسباب هذه المشكلة و آثارها لكي نتمكن من فهم هذه الظاهرة و الإحاطة بها و لكي نتمكن من البحث عن أحسن الحلول للتخفيف من حدتها ، و لهذا تعرضنا للاستراتيجيات و الاقتراحات التي تقدمت بها كل من الدول الدائنة و الدول المدينة و التي حاول فيها كل مقدم اقتراح التخفيف من المشكلة مع المحافظة على حقه و مصالحه و من أهم هذه المقترحات :

- خطة بيكر و التي اقترحت استخدام أدون أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم محلية.
- مبادرة برادي و التي تركز على تأجيل تطبيق بعض الشروط و اقتراح تحويل جزء من الديون إلى سندات طويلة الجل و بضمانة دولية و إعادة شراء الديون و زيادة مساهمة المؤسسات الدولية في عملية تخفيض الديون.
- خطة ميزاوا التي تقوم على تحويل جزء من الديون إلى سندات بضمن أصل الدين و إعادة جدولة بعض الديون و تقديم المساعدات لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي.

- تحويل الديون إلى استثمارات.

- إعادة شراء الديون.

- إعادة جدولة الديون.

هذا بالإضافة على حلول أخرى و التي تطرقنا لها .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت من مشكلة المديونية و التي تعود أهم أسبابها إلى :

- ضخامة الجهود الاستثمارية.

- قصور الموارد المحلية.

- غياب سياسة سليمة للإقراض.

- سوء تسيير المديونية.

- العجز المستمر في الميزانية.

- تهريب رؤوس الأموال.

- ارتفاع أسعار الفائدة.

- تدهور معدل التبادل التجاري و تقلبات أسعار البترول العالمية.

نظرا لهذه الأسباب و غيرها تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية و التي كان لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني و التي تمثلت في ضعف القدرة على الاستيراد و تراجع الإنتاج و الناتج الداخلي الخام كما تراجع الادخار والاستثمار و التشغيل ، و أدت إلى امتصاص الاحتياطات الدولية. و نظرا لذلك كله توجب اللجوء و التفكير في حلول لهذه المشكلة و هذا هو الهدف الذي نريد الوصول إليه بعد أن عرفنا طبيعة المشكلة و أسبابه حدوثها

والآثار الناجمة عنها . فالجزائر لجأت إلى إعادة جدولة ديونها هذه الاستراتيجية كانت عبارة عن مجرد تأجيل للدين فقط لا التخلص منه، و بعدها لجأت لتحويل الديون إلى استثمارات و الذي يعد فرصة بالنسبة للمستثمرين للاستفادة مما تقدمه الدولة من امتيازات و تسهيلات للاستثمار في بلادها كما يتيح للدولة فرصة التخلص من الديون و كذا اكتساب الخبرة و التكنولوجيا المتطورة و تأهيل اليد العاملة و تنشيط السوق المالية و النقدية ، كما يساهم في عملية التنمية ويساعد الدولة على التمتع في الأسواق الدولية و كسب ميزة تنافسية.

و بما أن الجزائر انتهجت اقتصاد السوق فإنها بدأت توفر المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية و التي تعد شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب عليها أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة و بما أن الجزائر تعاني من مصاعب سير الديون الخارجية فهي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة . و لهذا استوجب التعرف على الاستثمار الأجنبي. فما هو معنى الاستثمار الأجنبي؟ و ما هي دوافع الاستثمار في الجزائر؟ و ما هو حجم الاستثمار في الجزائر؟